جـــامعة الأزهـــــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

الأحكام الوجوبية في الأساليب النحوية في كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ (دراسة تحليلية).

إعـــــــــــداد
د. أشرف أحمد أحمد البكليش
أستاذ العلوم اللغوية المشارك في كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم بالسعودية.
عضو هيئة التدريس في كلية الآداب ـ جامعة المنيا بمصر.

١٤٤٦هـ = ٢٠٢٤م

الأحكام الوجوبية في الأساليب النحوية في كتاب أسرار العربية" لأبي البركات الأنباري " دراسة تحليلية "

أشرف أحمد احمد البكليش.

قسم اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم بالسعودية، كليـة الآداب ـــ جامعـة المنيا، مصر.

البريد الإلكتروني:a.elbaklish@qu.edu.sa

ملخص البحث:

كتاب اسرار العربية لأبي البركات الأنباري ناقش المسائل النحويـة في أربعة وستين بابا، تنوعت الأحكام النحوية عليها ما بين الوجوب، والجواز، والمنع ،...، إلخ ، وقد ركز البحث على دراسة الأحكام الوجوبية في الأساليب النحوية ، حيث تمت دراستها دراسة متعمقة في ضوء آراء النحاة القدماء والمحدثين.

أهداف البحث:

ـــ يهدف البحث إلى تحليل شامل للأحكام الوجوبية في الأساليب النحوية التي تناولها ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية، وجمعها، ومن ثم مناقشتها في ضـوء آراء النحاة قديمًا وحديثًا، واستخلاص العامل المشترك بين تلك الآراء، وما ذهب إليه ابن الأنباري؛ من أجل أن يكون هذا البحث مرجعًا لتلك المسائل الوجوبية المتصلة بأبواب الأساليب النحوية في كتاب أسرار العربية لابن الأنباري.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلـي بشـكل عـام، حيـث يـتم تنـاول المسـألة النحوية بالدراسة والتحليل؛ لفهم الأساليب التي استخدمها أبو البركات الأنبـاري فـي شرح الأحكام الوجوبية، وذلك بالاعتماد علـى كـل مـن: المـنهج الوصـفي؛ لعـرض وتحليل الأمثلة النحوية الواردة في الكتاب، ومن قبله: المنهج الاستقرائي في استخلاص الأحكام العامة بشأن المسائل النحوية المتناولة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وعرض لمسائل الأحكـام الوجوبية في الأساليب النحوية، وخاتمة؛ حيث اشتملت المقدمة على أهداف الدراسة،

وأهميتها، وأسباب اختيار الموضوع، ومادة الدراسة، ومنهج الدراسة.

واشتمل التمهيد على ثلاث نقاط مختصرة، هي:

ابن الانباري وكتابه اسرار العربية.

مفهوم الأحكام الوجوبية.

مفهوم الأساليب النحوية.

وجاءت الدراسة في تناول المسائل النحوية الوجوبية الأحكام في الأساليب النحوية في الكتاب المذكور (مادة الدراسة)

أما الخاتمة فقد اشتملت على: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم فهرس بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

التوصيات:

ـــ يجب على الباحثين المولعين بدراسة الأحكام النحوية في كتب النحاة أن يعكفوا على دراسة الأحكام النحوية المتعددة الأحكام بين الوجوب، والجواز، والمنع التي يتضمنها هذا الكتاب في أبوابه الأربعة والستين.

ـــ يجب على الباحثين أن يحاولوا الإفادة من هذا الكتاب؛ لما به من مادة علمية خصبة، تكفي لعمل العديد من الأبحاث.

الكلمات المفتاحية:

الأحكام الوجوبية، النحو العربي، الأساليب النحوية، أسرار العربية، ابن الأنباري.

Provisions in the grammatical methods in the book "Arab Secrets" for Abu Al-Barakat: Analytical Study

Ashraf Ahmed Ahmed Elbaklish.

Department of Languages and Human Sciences, Qassim University, Saudi Arabia, Faculty of Arts, Minya University, Egypt.

Email;: a.elbaklish@qu.edu.sa

Abstract:

This research means an analysis of the concept of "robust judgments" in the grammatical methods taken by Abu Barakat in his book "Arab Secrets" Research seeks to explore the nature and impact of these provisions to develop Arab grammar, by focusing on the relationship between them and its applications in language.

Search Objectives:

- Comprehensive analysis of oppressors in the Arabs as presented by Abu Barakat Al-Annabaria in his book "Arab Secrets", and explore its importance in building grammatical rules.

- Study the development of existing provisions through the Arab grammar history, and how to absorb it by galopeans who came after Al-Anbar.

- Provide a cash vision for the impact of existing provisions on the development of Arab grammar thought, and the continued impact of these provisions on contemporary grammatical curricula.

Research Methodology:

This research depends on the monetary analytical approach and the texts of the Arab Secrets are addressed to study and analyze the understanding of the methods used by Abu Barakat in explaining the provisions of existing and the descriptive curriculum is used to display and analyze the grammatical examples contained in the book and interpret it in accordance with the historical language context and the comparative approach will also be used to compare Al-Annabari's consensus on other grammatical judgments such as Sibuya and Al-Hazzari,

with a view to reaching a deeper understanding of these concepts through time. In addition, the research depends on the inductive approach to extracting the general provisions on how these grammatical rules are affected by the development of Arabic language.

Research plan:

The research included a general introduction and a preface, and a number of topics, represented in a presentation of the obligatory issues in the compound grammatical styles, and the single grammatical styles, followed by a conclusion, and the most important sources and references.

Recommendations and Expected Results:

- Review of educational grammatical curricula by including visual provisions more clearly and detailed, which enhances students' understanding of Arab grammar.
- Encourage researchers to study classic grammar heritage in-depth, especially large business such as "Arab Secrets", to rediscover the concepts that may be absent from modern analysis.
- and to highlight the importance of existing judgments in the development of grammatical theories, and show how these provisions contributed to the seizure of Arabic and facilitating their learning.

Keywords: Obligatory rulings, Arabic grammar, grammatical methods, secrets of Arabic, Abu al-Barakat al-Anbari.

.

المقدمة

تنوعت المسائل النحوية في كتب النحاة قديمًا وحديثًا، كما تعددت الأساليب النحوية التي وردت فيها تلك المسائل، حيث قسمها بعضهم إلىٰ أساليب خبرية، وأساليب إنشائية، وقسموه ـــ أيضا ـــ إلىٰ أساليب مفردة، وأخرىٰ مركبة، ونظرًا لتنوع تلكم الأساليب النحوية فقد تناولها بعض النحاة في كتبهم علىٰ وجه العموم، ومنهم من خص لكل أسلوب بابًا مستقلًا، كما تعرضوا للمسائل النحوية التي تضمنتها تلك الأساليب، وعرضوا لنا الآراء المختلفة، وفصلوا فيها الأحكام بين الوجوب والمنع والجواز، ونظرًا لتعدد الأحكام الوجوبية في الأساليب النحوية، قدمت هذا البحث المعنون بـ:(الأحكام الوجوبية في الأساليب النحوية في كتاب أسرار العربية لابن الأنباري "دراسة تحليلية")، حيث تناول البحث المسائل الوجوبية في الأساليب النحوية في تلكم الأساليب، ومن ثم مناقشتها في ضوء آراء النحاة قديمًا وحديثًا.

هدف الموضوع:

يهدف البحث إلىٰ عرض المسائل الوجوبية في الأساليب النحوية التي تناولها ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية، وجمعها، ثم مناقشة ذلك الحكم في ضوء آراء النحاة قديمًا وحديثًا، واستخلاص العامل المشترك بين تلك الآراء، وما ذهب إليه ابن الأنباري؛ من أجل أن يكون هذا البحث مرجعًا لتلك المسائل الوجوبية المتصلة بأبواب الأساليب النحوية في كتاب أسرار العربية لابن الأنباري.

أسباب اختيار الموضوع:

١- إن هذا الكتاب قد اشتمل علىٰ عدد كبير من المسائل الوجوبية النحوية التي لم يتعرض لها أحد بالدرس والتحليل بشكل منفصل.

٢- لم يعرض ابن الأنباري إلا نذرًا يسيرًا لآراء النحاة في هذا الكتاب في ضوء الأحكام الوجوبية التي عرضها؛ مما دفعني إلىٰ محاولة التوفيق بين ما ذهب إليه، وما عرضه النحاة في كتبهم.

٣- الكتاب يحوي مادة علمية تكفي لعمل العديد من الأبحاث.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في أن أسرار العربية لابن الأنباري في مجمله عرض للمسائل التي دار حولها جدل؛ حيث إنه في الأغلب الأعم لم يخل باب من أبواب

كتابه إلا وتعرض لذكر حكم وجوبي من خلال المذاهب النحوية التي سبقته وعاصرته، وهو ما عبر عنه بقوله في مقدمته:...، وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم أسرار العربية كثيرًا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل و أوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلىٰ الدليل وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهلته علىٰ المتعلم غاية التسهيل، والله تعالىٰ ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل"[1].

الدراسات السابقة:

١- الآراء النحوية بين ابن الأنباري والعكبري من خلال كتابيهما: أسرار العربية واللباب، دراسة موازنة، للباحثة مريم بنت يحيي بن محمد الخالدي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأسكندرية، العدد ٤، مارس ٢٠٢٤م، وقد درست الباحثة فيها منهج الأنباري والعكبري في الآراء النحوية، ووازنت الآراء التي اتفقا فيها والآراء التي اختلفا فيها، ولم تركز بشكل تفصيلي علىٰ المسائل الوجوبية عند ابن الانباري.

٢- الاستدلالات العقلية في كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، للدكتور أسامة محمد سليم عطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس، العدد٣٢، ٢٠٢٠م، وقد هدف البحث إلىٰ استقراء الاستدلالات العقلية التي اعتمدها أبو البركات الأنباري، ولم يتناول المسائل الوجوبية عند ابن الأنباري.

٣- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، وهي رسالة دكتوراه مطبوعة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٩.

مادة الدراسة:

تعتمد مادة الدراسة علىٰ تتبع المسائل النحوية واجبة الأحكام في كتاب

---

[1] أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٧٥م، ص ٣- ٤.

أسرار العربية، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (٥١٣ – ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٧٥م.

منهج الدراسة:

يعتمد منهج الدراسة علىٰ تتبع المسائل المتصلة بالأحكام الوجوبية في الأساليب النحوية في المصدر المشار إليه ـــ في مادة الدراسة، ـــ وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا: استخراج المسائل التي وردت فيها لفظة "وجب" باشتقاقاتها المتنوعة مثل: (وجب – يجب – وجوب – واجب – موجب – يوجب – توجب – أوجب – توجب).

ثانيا: تتبع الترادفات التي تحمل نفس معاني لفظة وجب باشتقاقاتها السابقة منها: (لزم – يلزم – لزوم – لا يجوز – غير جائز – حتما).

ثالثًا: تحليل هذه المسائل في ضوء آراء علماء العرب القدامىٰ والمحدثين من خلال الاعتماد علىٰ مصادر ومراجع متنوعة للجمع بين الأصالة والمعاصرة.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وعرض لمسائل الأحكام الوجوبية في الأساليب النحوية، وخاتمة؛ حيث اشتملت المقدمة علىٰ أهداف الدراسة، وأهميتها، وأسباب اختيار الموضوع، ومادة الدراسة، ومنهج الدراسة.

واشتمل التمهيد علىٰ ثلاث نقاط مختصرة، هي:

- ابن الانباري وكتابه اسرار العربية.
- مفهوم الأحكام الوجوبية.
- مفهوم الأساليب النحوية.

وجاءت الدراسة في تناول المسائل النحوية الوجوبية الأحكام في الأساليب النحوية في الكتاب المذكور (مادة الدراسة)

أما الخاتمة فقد اشتملت علىٰ: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم فهرس بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

التمهيد:

أولًا- ابن الأنباري وكتابه أسرار العربية:

" أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقب كمال الدين، النحوي؛ كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، وسكن بغداد من صباه إلىٰ أن مات، وتفقه علىٰ مذهب الشافعي -رضي الله عنه- بالمدرسة النظامية وتصدر لإقراء النحو بها، وقرأ اللغة علىٰ أبي منصور ابن الجواليقي، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري، وأخذ عنه وانتفع بصحبته، وتبحر في علم الأدب، ...، وصنف في النحو كتاب " أسرار العربية " وهو سهل المأخذ كثير الفائدة، وله كتاب " الميزان " في النحو أيضًا، وله كتاب في " طبقات الأدباء " جمع فيه المتقدمين والمتأخرين مع صغر حجمه، وكتبه كلها نافعة، وكان نفسه مباركًا ما قرأ عليه أحد إلا وتميز. وانقطع في آخر عمره في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة وترك الدنيا ومجالسة أهلها، ولم يزل علىٰ سيرة حميدة.

وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد، ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[1].

---

[1] انظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م، ٢/ ١٦٩- ١٧٠، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د. ط، ١٩٠٠م، ٣/ ١٣٩، و سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ١٥/ ٣٢٥- ٣٢٦، و فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ٢/ ٢٩٢- ٢٩٤.

له مصنفات عديدة، من أهمها هذا الكتاب موضوع الدراسة (أسرار العربية)، وهو كتاب سهل المأخذ كثير الفائدة، تناول فيه ابن الأنباري المسائل النحوية والصرفية بأسلوب موجز في لفظه، لكنه غزير في فوائده ومعانيه، وقد لخص لنا مضمون كتابه كما أوضحته في مقدمة الدراسة من خلال أهمية الدراسة "[١].

ثانيًا- مفهوم الأحكام الوجوبية:

تنوع الحكم العربي عند نحاة العرب بين الوجوب والجواز والمنع، لكنهم لم يصدروا تلك الأحكام بطريقة عشوائية، وإنما استندوا في حكمهم إلىٰ ضوابط معينة؛ فالحكم بالوجوب يُطلق إذا ما تحققت شروط محددة، والحكم بالامتناع يُطلق إذا ما تحققت موانع محددة، والحكم بالجواز إنما يُطلق علىٰ ما لم تتحقق فيه شروط الوجوب، ولا موانع الامتناع، ولكن حصر الحكم بالوجوب النحوي في ضابط تحقق الشرط.

ولم يقدم النحويون القدماء تعريفًا واضحًا للحكم النحوي، وإنما كانوا يقتصرون علىٰ التقسيم، فمثلا يقول السيوطي: "الحكم النحوي ينقسم إلىٰ واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولىٰ، وجائز علىٰ السواء، فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك... والجائز علىٰ السواء: كحذف المبتدأ، أو الخبر، وإثباته؛ حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضىٰ له"[٢].

أما المحدثون فقد حاولوا تعريف الحكم النحوي وأنواع كل حكم، فالدكتور تمام حسان –مثلًا- يرىٰ أن الوجوب هو الالتزام بالأصل الذي لا تجوز مخالفته؛ حيث يقول: "قد يحكم النحاة بالوجوب، أو الامتناع، أو الحسن، أو القبح، أو الضعف، أو الجواز، أو مخالفة الأولىٰ، أو الرخصة، وحين يقول النحوي: (يجب

---

[١] انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، ص ٣- ٤.

[٢] انظر: الاقتراح في علم صول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: الدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م، ص ٤٨- ٤٩.

كذا) فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطىٰ سياج النحو، فليس لأحد –حتىٰ لو كان موصوفًا بالفصاحة– أن ينصب فاعلًا، أو يقدمه علىٰ فعله؛ لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب"[1].

كما عرفه الدكتور محمود سليمان ياقوت بقوله: "نتاج العلة التي توجد في كل من الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس"[2]. وإذا نظرنا إلىٰ التعريفين نجد أنهما متقاربان؛ " فالواجب في كلا التعريفين متعلق بما هو أصل، فما هو أصل له علة ما جعلته أصلًا، فما إن تحققت علة أصليته وجب الالتزام به، وإلا عُدت مخالفته ممتنعة[3].

ثالثًا- مفهوم الأساليب النحوية:

الأساليب في اللغة "جمع أسلوب، وتدور معانيها حول: الوجه، والطريق، والمذهب، ومنه يقال: أساليب الشعر، أي: طرقه ومذاهبه. ومن معانيه أيضًا: الفن؛ حيث يقال: أخذ فلان في أساليب القول، أي: أفانين منه، ويقال: سلكت أسلوب فلان؛ أي طريقته"[4].

وبهذا يمكننا أن نعرف الأسلوب بأنه الطرق والأوجه المتعددة للشيء، والأساليب النحوية في اللغة العربية وسائل تُستخدم للتعبير عن المعاني المختلفة في

---

[1] الأصول: دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي العربي عند العرب، عالم الكتب، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م، ص ١٧٨ - ١٧٩.

[2] دراسات نحوية في خصائص ابن جني، محمود سليمان ياقوت، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص ١٣٨.

[3] انظر: ضوابط الحكم النحوي بالوجوب والجواز في كتاب شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، د. محمد مرتضى صادق، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد التاسع والثلاثون، إصدار يونيو ٢٠٠٤، ص ٨٧٨.

[4] انظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ١٢/ ٣٠٢.، ولسان العرب، ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، د. ت. ١/ ٤٧٣.

الكلام وفق قواعد النحو، ومن أبرز الأساليب النحوية: النداء، والاستفهام، والشرط، والإغراء والتحذير، والمدح والذم، والإغراء والتحذير، ...، إلخ

وهذه الأساليب، وغيرها مما لم نذكرها تُثري اللغة وتُعطيها مرونة للتعبير عن المعاني المختلفة بطريقة دقيقة ومؤثرة.

ومن خلال ما عرضته في منهج البحث، يمكن مناقشة المسائل الوجوبية الأحكام من خلال الآتي:

المسألة الأولى- وجوب تقديم الفعل على الفاعل.

إن وجوب تقديم الفعل علىٰ الفاعل يعزز وضوح الجملة ويمنع التباس التركيب بين الفاعل وأجزاء الجملة الأخرىٰ، فالأصل في الكلام العربي الفصيح أن توضعَ الألفاظ في مراتبها التي كسبتها عن طريق استخدام العرب لها، والأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل أولا ثم يليه الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل علىٰ الفعل؛ حيث يقول ابن الأنباري: فإن قيل: فَلِمَ لا يجوز تقديم الفاعل علىٰ الفعل؟ قيل: لأن الفاعل تَنَزَّلَ منزلة الجزء من الكلمة؛ وهو الفعل والدليل علىٰ ذلك من سبعة أوجه...[١].

فالنحاة لم يجوزوا تقديم تقدم الفاعل علىٰ الفعل؛ إذ يكون هذا من باب الجملة الاسمية، ومما يعمقون به فكرة وجوب الترتيب بين الفعل والفاعل استدلالهم بأن العلامة الإعرابية في الفعل تتأخر؛ لتأتي بعد الفاعل في الأفعال الخمسة، وهي ثبوت النون، أو حذفها، مما يدل علىٰ كون الفعل مع فاعله بمثابة كلمة واحدة، أما العلة النحوية عندهم في منع تقدم الفاعل قبل فعله، فهي المحافظة علىٰ بقاء الجملة فعلية[٢].

---

[١] انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٧٥م ،ص ٧٩.

[٢] انظر: التقديم والتأخير عند النحاة، أحمد فرجي، جامعة تلمسان، معهد اللغة والأدب العربي، رسالة ماجستير، ١٩٩٣م، ص ٧٣.

وقد التزم الرضي مذهب النحاة، وبيّن عِلّة اِمتناع تقديم الفاعل بقوله: "ولم يلزم علىٰ هذا جواز تقديم الفاعل علىٰ الفعل؛ لأن الفاعل معمول للفعل وليس عاملًا فيه، كما كان المبتدأ في الخبر"[1]، والرضي يشير هنا إلىٰ حفظ المراتب، وضرورة التزام الترتيب الأصلي في الجملة الفعلية، فالفعل هو العامل في الفاعل[2]، والفاعل معمولٌ له، فوجب تقديم العامل علىٰ المعمول، ولا يجوز العكس؛ لأن العلامة لا تتأخر عن المعلَّم عليه؛ لأنّه خلاف القياس العقلي، كما ذكر ابن السرّاج عدم جواز التقديم هنا، وعدّ الفاعل واحدًا من ثلاثة عشر شيئًا لا يجوز تقديمها[3].

أما سيبويه فأشار إلىٰ قبح تقديم الفاعل علىٰ فعله، وجعله من باب ما يحتمل الشعر، ولم يصرّح بعلّة ذلك[4]. وهذا المنع جارٍ علىٰ مذهب البصريين[5].

وإذا تتبعنا مذاهب النحاة وآراءهم في منع تقدم الفاعل علىٰ الفعل لوجدناها علىٰ النحو الآتي:

١- ذهب ابن السرّاج إلىٰ أن "العلّة في ذلك هي لالتباس الفاعل بالمبتدأ؛ "لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء"[6].

---

[1] شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م ، ١/ ٦١.

[2] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ١/ ٧٥، وشرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م: ١/ ١٩٦

[3] انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد المحسن القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م ، ٢/ ٣.

[4] انظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م ، ١/ ٣١.

[5] انظر: الكتاب، ١/ ٣١، والأصول في النحو، ٢/ ٣.

[6] الأصول في النحو، ١/ ٨١.

٢- ناقش ابن يعيش هذا الأمر من جهتين: الأولىٰ: " القياس يوجب أن يكون الفعل بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنّه عرض للفعل العمل في الفاعل، لتعلّقه به واِقتضائه اِيّاه. والأُخرىٰ: بما أنّه عامل في الفاعل؛ لذلك فمرتبته قبله؛ لأن "مرتبة العامل قبل المعمول"[١].

٣- ذهب الجرجاني إلىٰ أن "الفاعل "كالجزء من الفعل؛ ولذلك لم يجز تقديمه عليه"[٢]، " فالأمر عنه قائم علىٰ الرتبة، وتابعه في ذلك آخرون[٣].

٤- زاد ابن فلاح اليمني أمرين علىٰ ما ذكره النحاة، وهو ما يتضح في قوله: " إنّ الفعل علة لتسمية المسند إليه فاعلًا، والعلة سابقة للمعلول، وإنّ الشعور بالفعل في الذهن سابق علىٰ الشعور بالفاعل، واللفظ مطابق لما في الذهن[٤].

كما أشارد: تمام حسان إلىٰ ضرورة الالتزام بهذا الترتيب في الجملة الفعلية، ووجوب تقديم الفعل علىٰ الفعل، وذلك في قوله: " ومن الرتب المحفوظة أيضًا تقدم حرف الجر علىٰ المجرور، وحرف العطف علىٰ المعطوف، وأداة الاستثناء علىٰ المستثنىٰ، وحرف القسم علىٰ المقسم به، وواو المعية علىٰ المفعول معه، والمضاف علىٰ المضاف إليه، والفعل علىٰ الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط علىٰ جوابه"[٥]. كما ذهب فاضل السامرائي إلىٰ أن الفعل هو المسند دائمًا في

---

[١] شرح المفصل، ١/ ٧٥.

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م، ١/ ٣٢٧.

[٣] انظر: أسرار العربية، ص ٧٩- ٨٠، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة (في النحو والصرف والخط)، السيوطي، تحقيق: نبهان ياسين حسين، منشورات الجامعة المستنصرية، دار الرسالة للطباعة، العراق، بغداد، ١٩٧٧م، ١/ ٣٤٨.

[٤] انظر: أسرار العربية، ص ٧٩- ٨٠، وشرح المفصل، ١/ ٧٥، وشرح الرضي، ١/ ٦١.

[٥] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ٢٠٧.

الجملة الفعلية، ولا يكون إلا كذلك، ولا يتقدم عليه الفاعل بأية حال من الأحوال[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول

ـــ إن الأصل في الترتيب بين أركان الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل ثم يليه الفاعل، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل علىٰ الفعل بأية حال من الأحوال، وهو ما اتفق عليه النحاة قديما وحديثًا. فالأصل في تركيب الجملة الفعلية أن يُقدَّم الفعل علىٰ الفاعل، وهو الأصل الثابت في عُرف النحاة.

المسألة الثانية: وجوب عمل حرف الشرط الجزم.

الجزم أخف الحركات، وقد وجب أن يعمل حرف الشرط الجزم لطول الكلام، والطول يناسبه الخفة، هذا ما ذهب إليه ابن الأنباري بقوله: "وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما أشبهه وإنما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنه يقتضي جملتين فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم لأنه حذف وتخفيف"[2].

وتجدر الإشارة إلىٰ أن ابن الأنباري أوجب عمل أدوات الشرط من الجوازم، شأنها في ذلك شأن جوازم المضارع؛ حيث قال: "إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل (لَمْ، ولَمّا، ولام الأمر، ولا في النَّهي) في الفعل المضارع الجزم؟ قيل: إنَّما وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل؛ وذلك لأن (لَمْ) لَمَّا كانت تدخل علىٰ الفعل المضارع، فتنقله إلىٰ معنىٰ الماضي، كما أنَّ "إِنْ" التي للشرط والجزاء تدخل علىٰ الفعل الماضي، فتنقله إلىٰ معنىٰ المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف

---

[1] انظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ- ٢٠٠٧م، ص ١٣.

[2] أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ص ٣٣٣.

الشرط يعمل الجزم، فكذلك ما أشبهه"[١].

وقد ذكر النحاة في كتبهم أدوات الشرط وعدوها من الجوازم عندما أشاروا إلىٰ أن (إن) من الحروف التي تجزم فعلين، وعندهم أن (إن) هي أم هذا الباب، فقاسوا عليها بقية الأدوات، وقالوا بأنها تعمل الجزم في أسلوب الشرط؛ ومنه قولهم: " إنْ فِي الشّرطِ والجَزَاءِ تَجزِمُ فعلينِ بِلا امتِرَاءِ وتِلوهَا أيٌّ ومَنْ، ومَهمَا، وحيثُمَا أَيْضا، ومَا، وإذمَا، وأينَ منهُنَّ، وأَنَّىٰ، ومَتَىٰ، فاحفَظْ جميعَ الأدَوَاتِ يَا فتَىٰ"[٢].

وهذا التوجه السابق أكده ابن الصائغ بقوله: " اعلم أَنّ الشّرطَ وجوابُه جُملتان يعتمد علىٰ استعمالهما لِمَا تقتضيه الحال، وتعلّق الجواب بالشّرط كتعلُّق الخبر بالمبتدأ، والعامل فيه (إِنْ)؛ لأنّها تعلّق في الاستقبال جملة بجملة، تسمّىٰ الأولىٰ شرطًا، والثّانية جزاء. ومن حقِّها: أنْ يكونا فعليّتين؛ فإنْ كانا مضارعين جزمتهما؛ لاقتضائهما العمل فيهما. وأشبهها في ذلك تسع أخوات؛ وهي: (مَنْ) و(مَا) و(أيّ)و (مَهْمَا)، وهذه أسماءٌ صريحة، و(مَتَىٰ) و(أَيْنَ) و(أَنَّىٰ) و(حَيْثُما) ؛ وهذه ظُروف؛ و(إِذْمَا) وهو حرف. فهذه تعمل عملها لتضمُّنها معناها"[٣]

مما سبق يتضح أن ابن الأنباري علل عمل أدوات الشرط الجزم بأنها تشبه أدوات جزم الفعل المضارع من حيث كونها تدخل علىٰ الأفعال، وإنما اختير الجزم لها؛ لما فيه من التخفيف. ونجد أن ما ذهب إليه ابن الأنباري يتوافق مع ما ذهب إليه النحاة من أن أدوات الشرط تعمل الجزم؛ وذلك لأنها تدخل علىٰ الأفعال، وذهبوا إلىٰ أن الأصل في فعلي الشرط أن يكونا مضارعين مجزومين؛ يقول المبرد: "فأصل

---

[١] أسرار العربية، ص: ٣٣٣.

[٢] ملحة الإعراب، القاسم بن على بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م، ص ٨٢.

[٣] اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م، ٢/ ٨٦٥– ٨٦٧.

الشرط أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها، ولا يعرب إلا المضارع"[1]، فإذا جاء الفعلان ماضيين أو أحدهما قُدِّرَ فيها الجزم، قال ابن يعيش: "ولا يخلو هذان الفعلان من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا، فإن كانا مضارعين كانا مجزومين، وظهر الجزم فيهما كقولك: (إن تقم أقم) وإن كانا ماضيين كانا مثبتين علىٰ حالهما وكان الجزم فيهما مقدرًا، نحو قولك: (إن قمتَ قمتُ)، والمعني: (إن تقم أقم)، فإن كان الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، فيكون الأول في موضع المجزوم، والثاني معربًا، نحو قولك: (إن قمت أقم)"[2].

وهذا التوجه السابق أشار إليه د: عباس حسن، عندما قال بأن أدوات الشرط الجازمة لا تدخل علىٰ اسم؛ وإنما تحتاج إلىٰ فعلين مضارعين؛ يسمىٰ الأول منهما: فعل الشرط، والثاني: جواب الشرط، فتجزم لفظهما مباشرة إن كانا معربين، ومحلهما إن كان مبنيين. وقد يكون فعلا الشرط والجواب ماضيين، يحلان محلا المضارعين، وتجزمهما الأداة محلا. وإما إلىٰ فعلين مختلفين، تجزم لفظ المضارع منهما، وتجزم محل الماضي. وقد يكون جواب الشرط جملة إسمية وتجزمها الأداة محلا. وأنه لا يمكن أن يحل محل الأول شيء؛ لأن الأول لا بد أن يكون فعلا مضارعا، أو ماضيا. ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما لا بد أن يتخلص للمستقبل المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة...[3].

وقد ذكر الدكتور علىٰ الجارم أن أدوات الشرط تعمل الجزم في أسلوب الشرط، وأنها من الأدوات التي تجزم فعلين، وبدأ كلامه بالحديث عن (أن) باعتبارها أم هذا الباب، ثم ذكر أن بقية أدوات الشرط التي عدها باثني عشرة أداة، وهي: (إذ ما، وَمَنْ وَمَا وَمهْمَا وَمَتَىٰ وأيان وأين وَأَنَّىٰ وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا وَأَيٌّ) تعمل الجزم في أسلوب

---

[1] المقتضب، ٢/ ٤٨.

[2] شرح المفصل، ٥/ ١٠٨.

[3] انظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر، ٤/ ٤٢١- ٤٢٢.

الشرط شأنها في ذلك شأن (إن)..[١]

وعليه فإن أدوات الشرط تعمل عمل أدوات الجزم التي تدخل علىٰ الأفعال (لم، لما، لام الأمر) وغيرها؛ لأنها تدخل علىٰ الأفعال، وإنما اختار النحاة الجزم دون النصب، ولم يعاملوا أدوات الجزم معاملة أدوات النصب (أن، لن، كي، حتىٰ، لام التعليل... وغيرها)؛ لما في الجزم من حذف وتخفيف، وهو ما يقتضيه طول المقام في فعلي الشرط والجواب.

المسألة الثالثة: عامل الجزم في جواب الشرط.

يرىٰ ابن الأنباري أن عامل الجزم في جواب الشرط هو الأداة؛ حيث يقول: "والصحيح عندي: أن يكون العامل حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط؛ لا أنَّه عامل معه لما بيّنّا؛ فاعرفه تصب إن شاء الله تعالىٰ"[٢].

وقد أكد ابن الأنباري في غير موضع قوله السابق: " مذهب البصريين – أيضًا–؛ فقد ذهب أكثرهم إلىٰ أن العامل فيهما حرف الشرط، واحتجوا بأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط"[٣]. وهذا التوجه ما أشار إليه عباس حسن عندما قال: " فأداة الشرط –في الرأي الذي يجب الاقتصار عليه– هي الجازمة لفعل الشرط، ولفعل الجواب إن كان الجواب فعلا، ولجملة الجواب إن كان الجواب جملة، لا فعلا وحده"[٤].

وتجدر الإشارة إلىٰ أن النحاة اختلفوا في عامل الجزم، فمنهم من قال بأن

---

[١] انظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ١/ ١٤٩– ١٥١.

[٢] أسرار العربية، ص: ٣٤٠.

[٣] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢/ ٤٩٧.

[٤] النحو الوافي، حاشية ٤/ ٤٢١.

أداة الشرط هي عامل الجزم في فعل الشرط، وأن جزم جواب الشرط يكون بالأداة وفعل الشرط معًا، وذهب بعضهم الأخر إلىٰ أن أداة الشرط تعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في الجواب، في حين رأىٰ الفريق الثالث أن أداة الشرط تعمل الجزم في فعلي الشرط والجواب، وكان ابن الأنباري قد عرض لآراء النحاة في عامل الجزم في جواب الشرط حين قال: ""فإن قيل: فما العاملُ في جواب الشرط؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب بعض النحاة إلىٰ أنَّ العامل فيه حرف الشرط، كما يعمل في فعل الشرط؛ وذهب بعضهم إلىٰ أن حرف الشرط، وفعل الشَّرط يعملان فيه؛ وذهب آخرون إلىٰ أنَّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط؛ وذهب أبو عثمان المازني، إلىٰ أنه مبني علىٰ الوقف"[1].

وقد بين ابن الأنباري أن " الكوفيين يرون أن جواب الشرط مجزوم علىٰ الجوار، وحجتهم في ذلك أن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما علىٰ الجوار"[2]. وقد فند الأنباري هذا الرأي بقوله: " هذا ليس بصحيح؛ لأن الحمل علىٰ الجوارِ قليل، يُقتصر فيه علىٰ السماع، ولا يُقاس عليه لقلَّته"[3].

وذهب آخرون إلىٰ أن فعل الشرط يجزم بأدوات الشرط، بينما يُجزَم جوابه بالأدوات والفعل معًا، يقول سيبويه: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله"[4]، كما يقول المبرد: "فإذا قلت: (إن تأتني آتك)، فـ(تأتني) مجزومة بـ(إنْ)، و(آتك) مجزومة بـ(إنْ) و(تأتني)، ونظير ذلك من الأسماء قولك:

---

[1] أسرار العربية، ص: ٣٣٦- ٣٣٧.

[2] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ابن الأنباري ، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ٢/ ٤٩٣.

[3] أسرار العربية، ص: ٣٣٨.

[4] الكتاب، ٣/ ٦٢.

(زيد منطلق)، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء، والخبر رُفع بالابتداء والمبتدأ"[١]، وقد عارض الأنباري هذا الرأي بقوله: "وأمَّا قول من قال: إنَّ حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان في الجواب، فلا يخلو عن ضعف، وذلك لأنَّ الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له، إلىٰ ما له تأثير، لا تأثير له"[٢].

وقد بين شارح نظم الأجرومية أن عامل الجزم في جواب الشرط هو الأداة، وليس الأداة والفعل معًا وذلك في قوله:" إن عامل الجزم هو الحرف والاسم علىٰ الصحيح؛ لأن بعضهم يرىٰ أن الفعل قد يجزم، وهو في مثل هذا التركيب ﴿ ٱ ﴾ (الطلاق: ٢)، فيجعل: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم، هناك قول بأنه مجزوم بفعل الشرط، وهذا ضعيف، يعني العامل فيه يتق فحينئذ (يتق) هو مجزوم بمن، وهو أيضًا عامل الجزم في يجعل، فحينئذ يكون الفعل جازمًا ولكن هذا ليس بصحيح؛ بل الصواب أن عوامل الجزم محصورة في اثنين: لفظية الحرف والاسم، وأما الفعل فلا حظ له في الجزم"[٣]

وعن العلاقة بين الفعل والاسم علق الأنباري قائلًا: " وأمَّا قول من قال: إنَّه مبني علىٰ الوقف؛ لأنَّه لم يقع موقع الاسم ففاسد -أيضًا- وذلك؛ لأنَّ الفعل إذا ثبتت له المشابهة بالاسم في موضع، استحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كل موضع؛ ألا ترىٰ أن الفعل المضارع يكون مُعربًا بعد حروف النصب؛ نحو: لن تقومَ، وبعد حروف الجزم؛ نحو: لم يقمْ. وإن لم يجز أن يقعَ موقع الأسماء، فكذلك ههنا"[٤].

---

[١] المقتضب، ٢/ ٤٨.

[٢] أسرار العربية، ص ٣٣٨- ٣٣٩.

[٣] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص ٢١٠.

[٤] أسرار العربية، ص ٣٣٩.

مما سبق يمكن القول:

ـــ إن الأصل في فعل الشرط وجوابه أن يكونا مضارعين مجزومين، وإن كانا ماضيين يكونان في محل جزم؛ لأن حروف الشرط تعمل الجزم في الأفعال، شأنها في ذلك شأن أدوات جزم المضارع، وإنما اختير الجزم دون النصب لطول المقام الذي يقتضيه حف الشرط، ولما فيه من الحذف والخفة.

ـــ اختلف النحاة في عامل الجزم في جواب الطلب؛ حيث ذهب البصريون إلىٰ أن أدوات الشرط هي عامل الجزم في فعلي الشرط والجواب، وذهب الكوفيون إلىٰ أن فعل الشرط مجزوم علىٰ المجاورة، في حين ذهب فريق ثالث، -منهم سيبويه والمبرد- إلىٰ أن فعل الشرط يُجزم بأدوات الشرط، بينما يجزم فعل الجواب بالأدوات وفعل الشرط معًا، وذهب المازني إلىٰ أن فعل جواب الشرط مبني علىٰ الوقف.

ـــ عارض الأنباري غالبية الآراء السابقة مفندًا إياها بالأدلة والبراهين، وقال "والصحيح عندي: أن يكون العامل حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط؛ لا أنَّه عامل معه لما بيّنّا".

المسألة الرابعة: وجوب عدم حصر إعمال "إلا" وجعلها بمعنى "استثنى" النصب في ما بعدها"

أوضح ابن الأنباري الخلاف في توجيه نصب المستثنى بأنه مرهون بالفعل بتوسط "إلا"، أو تقدير فعل بمعني "أستثني"، حيث اعترض على هذا التقدير بأنه من شانه حصر المستثنى في النصب وهذا ما يتضح بقوله:" فمن قال إن العامل هو" إلا" بمعنى استثنى ففاسد من خمسة أوجه ـــ منها ـــ الوجه الأول أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب و لا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البدل نحو ما جاءني أحد إلا زيد وما مررت بأحد إلا زيد والوجه الثاني أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف وإعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك تقول ما زيد قائما ولو قلت ما زيدا قائما على معنى نفيت زيدا قائما لم يجز فكذلك ههنا والوجه الثالث أنه يبطل بقولهم قام القوم غير زيد فإن غير منصوب فلا يخلو إما أن يكون

منصوبا بتقدير إلا وإما أن يكون منصوبا بنفسه وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل أن يقال أنه منصوب بتقدير إلا لأنا لو قدرنا إلا لفسد المعنى لأنه يصير التقدير فيه قام القوم إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل أيضا أن يقال أنه يعمل في نفسه لأن الشيء لا يعمل في نفسه فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم.[١]

ويبدو أن ابن الأنباري كان متأرجحا في قوله فتارة ينسب نصب المستثنىٰ إلىٰ الفعل وتارة أخرىٰ ينسبه إلىٰ (إلا) بمعنىٰ استثنىٰ كما في قوله:" والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء فدل علىٰ أن العامل هو إلا علىٰ ما بينا والذي يدل أيضا علىٰ أن الفعل ليس عاملا قولهم: القوم إخوانك إلا زيدًا، فينصبون زيدًا وليس هاهنا فعل البتة فدل علىٰ صحة ما ذهبنا إليه"[٢].

وقد أعمل ابن جنىٰ النصب الوارد في المستثنىٰ عن طريق "إلا" وذلك بقوله:" فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا فقد نابت (إلا) عن (أستثنىٰ) وهي فعل وفاعل والذي يدل علىٰ أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملا في المستثنىٰ النصب أنه فعل لازم "[٣].

وأوضح في موضع آخر أن تقدير الحرف بالفعل خاصية جرت علىٰ بعض الحروف دون بعض وذلك من خلال قوله:" هذه خاصة في قيامها مقام الفعل ليست لسائر الحروف وذلك أن (هل) تنوب عن (أستفهم) و (ما) تنوب عن (أنفىٰ) و (إلاّ) تنوب عن (أستثنىٰ) وتلك الأفعال النائبة عنها هذه الحروف هي الناصبة في الأصل . فلما انْصرفت عنها إلىٰ الحروف طلبا للإيجاز ورغبة عن الإكثار أسقطت عمل تلك الأفعال ليتمّ لك ما انتحيته من الاختصار"[٤].

---

[١] أسرار العربية، ٢٠٢- ٢٠٥.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢١٢.

[٣] الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م، ٢/ ٢٧٢- ٢٧٤.

[٤] الخصائص، ٢/ ٢٧٦.

ومن خلال ما سبق يمكن القول:

ـــ تقدير "إلا" بمعنىٰ استثني يمكن قبوله في حالة النصب فقط، أما من حيث حالتي الرفع، والجر فدلالة الجملة تمنع ذلك، إذ لو تم جريان الفعل علىٰ الحرف لوجب النصب في جميع الحالات، وهو ما يتعارض مع دلالة الجملة خاصة إذا كانت علىٰ سبيل الوصل.

ـــ أرىٰ ـ من باب الإعراب فرع المعنىٰ ـ يمكن جريان الفعل "أستثني" علىٰ "إلا" في حالتي: الرفع، والنصب شرط قطع الكلام قبل "إلا"، حيث يمكن في هذه الحالة قبوله دلاليا.

المسألة الخامسة: وجوب عدم حصر خبر "ما زال" بـ"إلا"، على عكس "ما كان":

ربط ابن لأنباري حصر خبر (ما زال) بالمعني، وذلك بقوله: "فإن قيل لم جاز ما كان زيد إلا قائما ولم يجز ما زال زيد إلا قائما قيل: لأن إلا إذا دخلت في الكلام أبطلت معنىٰ النفي فإذا قلت ما كان زيد إلا قائما كان التقدير فيه كان زيد قائما و إذا قلت ما زال زيد إلا قائما صار التقدير زال زيد قائما و زال لا تستعمل إلا بحرف النفي فلما كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنىٰ النفي و كان يجوز استعمالها من غير حرف النفي و زال لا يجوز استعمالها إلا بحرف النفي جاز ما كان زيد إلا قائما و لم يجز ما زال زيد إلا قائما "[1].

وقد اعترض ابن جني بشدة علىٰ حصر خبر ما زال بـ"إلا"، وذلك بقوله:" نفىٰ النفي عائد به إلىٰ الإثبات؛ ولذلك لم يجيزوا ما زال زيد إلا قائما لما آل به المعنىٰ (من النفي) إلىٰ : ثبت زيد إلا قائما"[2].

كما ساوىٰ الزمخشري بين ثبت معنىٰ خبر ما زال المحصور ب "إلا" وكان غير المنفية بقوله:" والتي أوائلها الحرف في معنىٰ واحد وهو استمرار الفعل

---

[1] أسرار العربية، ص: ١٤٢.

[2] الخصائص، ٢/ ٤٦٤.

بفاعله في زمانه ولدخول فيها النفي علىٰ النفي جرت مجرىٰ كان في كونها للإيجاب ومن ثم لم يجز ما زال زيد إلا مقيما"[١].

وقد أشار ابن الوراق إلىٰ وجوب عدم حصر خبر ما زال ب(إلا) عندما قال: " فَلَو كَانَت (مَا) فِي (مَا زَالَ) للنَّفْي، لجَاز أَن تَقول: مَا زيد إِلَّا قَائِما، فَلَمَّا امْتنعت هَذِه الْمَسْأَلَة فِي ذَلِك، علمنَا أَنَّهَا مُخَالفَة لحكم (مَا) الدَّاخِلَة علىٰ (كَانَ) فِي قَوْلك: مَا كَانَ زيد الا قَائِما؟"[٢]. وعلل العكبري منع حصرها بـ (إلا) بقوله: "وإِنَّما لم يجز دُخُول (إلاّ) فِي خبر (مَا زَالَ) وَأَخَوَاتهَا لِأَن مَعْنَاهَا الْإِثْبَات"[٣]. وقيل في ذلك أيضًا: " الخبر المنفي: يعم خبر "ليس" وخبر "ما" الحجازية، وخبر "كان" وأخواتها إذا دخل عليها نفي. ولا يدخل في ذلك خبر "ما زال" وأخواتها؛ لأن نفيها أوجب ثبوت أخبارها"[٤].

وقد علل د. حمدي كوكب وجوبية عدم دخول (إلا) علىٰ خبر (ما زال)؛" لأنها مسبوقة بـ(ما) النافية، ولو دخلت عليها إلا لحولتها من صيغة النفي إلا الإيجاب"[٥].

ويمكن توجيه ما سبق من خلال الآتي:

ذهب جمهور النحاة إلىٰ عدم جواز دخول (إلا) علىٰ خبر (ما زال)، ووافقهم في ذلك الأنباري، وعللوا ذلك بأن ما زال تستخدم للنفي، وهي مسبوقة بـ(ما) النافية،

---

[١] المفصل في صنعة الإعراب:١/ ٣٥٣.

[٢] علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، ١/ ٢٥٥.

[٣] اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ١٧٠.

[٤] شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ١/ ٤٢٣.

[٥] الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب)١٩٩٨م، ١/ ١١٤.

وإن حصر خبرها بـ (إلا) سيدفع ذلك التوجيه إلىٰ الإثبات، وهو ما لا يرجحه النحاة في (ما زال) وما شابهها.

المسألة السادسة: الحكم بوجوبية ما بعد "أحد عشر إلى تسعة وتسعين" نكرة منصوبة:

العدد "واحد" يأتي نكرة منصوبة لا معرفة؛ لأنه في حالة النكرة أخف من كونه معرفة ،هذا فضلًا عن أنه لم يأت مضافًا، يقول ابن الأنباري: " فإن قيل: فَلِمَ وجب أن يكون ما بعد أحد عشر إلىٰ تسعة وتسعين واحدًا نكرةً منصوبة؟ قيل: إنما كان واحدًا نكرة؛ لأن المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولىٰ من الواحد المعرفة؛ لأن الواحد النكرة أخف من الواحدة المعرفة، ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يُضاف إلىٰ ما بعده؛ لأنه ليس بمضاف، فيتوهم أنه جزءٌ مما بينته، كما يلزم بالمضاف؛ فلذلك وجب أن يكون واحدًا نكرةً. وإنما وجب أن يكون منصوبًا؛ لأنه من أحد عشرَ إلىٰ تسعة عشرَ؛ أصله التنوين، وإنما حُذف للبناء، وكأنه موجود في اللفظ؛ لأنه لم يقم مُقامة شيءٌ يبطل حكمه، فكان باقيًا في الحكم، فمنع من الإضافة. وأما العشرون إلىٰ التسعين، ففيه النون موجودة، فمنعت من الإضافة، وانتصب علىٰ التمييز علىٰ ما بيناه في بابه"[1].

وقد أولت لفظة "واحد" بالتنكير منصوبة، حتىٰ لو أضيفت لمعرفة، يقول الخليل:" ولا يكون وحده إلا نصبا في كل جهة تقول مررت بزيد وحده ورأيت زيدا وحده وهذا زيد وحده وإنما صار كذلك لأنه مصروف عن جهته تريد مررت بزيد الواحد فلما أسقطت الألف واللام نصبته لأنه مصروف عن جهته"[2].

كما أكد سيبويه ـــ سابقا ـــ ما ذهب إليه ابن الأنباري بقوله: " فإذا زدت

---

[1] أسرار العربية، ص: ٢٢١- ٢٢٢.

[2] كتاب الجمل، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الطبعة الخامسة، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، ١٩٩٥م، ص،١٤٠، وانظر ايضًا: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٨م، ٢/ ١٢٥.

علىٰ العشرة شيئًا من أسماء أدنىٰ العدد فإنه يجعل مع الأول اسمًا واحدًا استخفافًا، ويكون في موضع " اسم " منون. وذلك قولك: (أحد عشر درهمًا)، و(اثنا عشر درهمًا)، و(إحدىٰ عشرة جارية). فعلىٰ هذا يجرىٰ من الواحد إلىٰ التسعة، فإذا ضاعفت أدنىٰ العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنىٰ العقد، ويجرىٰ ذلك الاسم مجرىٰ الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للتثنية ويكون حرف الإعراب الواو، والياء وبعدهما النون؛ وذلك قولك: عشرون درهمًا. فإن أردت أن تثلث أدنىٰ العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرىٰ مجرىٰ الاسم الذي كان للتثنية، وذلك قولك: ثلاثون عبدًا، وكذلك إلىٰ أن تسعه، وتكون النون لازمة له، كما كان ترك التنوين لازمًا للثلاثة إلىٰ العشرة. وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهًا واحدًا لأنها ليست كالصفة في معنىٰ الفعل، ولا التي شبهت بها، فلم تقو تلك القوة، ولم يجز حين جاوزت أدنىٰ العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدًا، ولا تكون فيه الألف واللام، لما ذكرت لك، وكذلك هو إلىٰ التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد"[١].

ويؤكد ابن الوراق ذلك بقوله: " وَاعْلَم أَن الَّذِي يبين النَّوْع من أحد عشر إلىٰ تِسْعَة عشر وَاحِد منكور يلْزمه النصب، كَقَوْلِك: عِنْدِي أحد عشر رجلا، وتسع عشرَة امْرَأَة، وَإِنَّمَا لزم النصب، لِأَن الأَصْل: وَاحِد وَعشرَة، فَحذف التَّنْوِين لما عوض فِي اللَّفْظ من الْبناء، كَمَا حذف فِي الْإِضَافَة، فَصَارَ حكمه مراعىٰ فِي اللَّفْظ، وَجرىٰ مجْرىٰ اسْم الْفَاعِل، إِذا لم ينْصَرف"[٢].

وقد أوضح الغلاييني القول السابق من خلال قوله: "وأما مع أحد عشر إلىٰ تسعة وتسعين، فالتمييز مفرد منصوب، نحو: (جاء أحد عشر تلميذًا)، و(تسع وتسعون تلميذة)"[٣].

---

[١] الكتاب، ١/ ٤١.

[٢] علل النحو، ١/ ٤٩٩.

[٣] جامع الدروس العربية، مصطفي بن محمد بن سليم الغلاييني، راجعه: د. عبد المنعم خفاجة،

وقد أشار فاضل السامرائي إلىٰ مجيء المعدود منصوبًا بعد الأعداد المركبة؛ حيث قال: "يكون المعدود مع الأعداد المركبة مفردًا منصوبًا، ويتطابق الجزءان تذكيرًا وتأنيثًا في أحد عشر واثنا عشر، ويخالف صدر العدد المركب المعدود ويطابقه عجزه، نقول: ستة عشر رجلًا، وست عشرة امرأة"[1].

مما سبق يمكننا القول:

ـــــ إن النحاة قديمًا وحديثًا قد أجمعوا أن تمييز الأعداد المركبة، والمعطوفة، والعقود ـــ أي: من (أحد عشر حتىٰ تسعة وتسعين) لا يأتي إلا نكرة، مفردًا، منصوبًا، وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري وحكم بوجوبه

المسألة السابعة: وجوب الندب بأعرف الأسماء:

عدم الندب إلا بأعرف الأسماء وأشهرها حكم وجوبي، وذلك لغرض دلالي يقصده المتكلم، يقول ابن الانباري:" فإن قيل: فَلِمَ وجب ألا يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها؟ قيل: ليكون ذلك، عذرًا للنادب عند السامعين؛ لأنهم إذا عذروه؛ شاركوه في التفجع ، والرَّزية ، فإذا شاركوه في التَّفجُّع؛ هانت عليه المصيبة"[2].

وقد أوجب سيبويه الندب علىٰ أعرف الأسماء، وذلك من خلال إنكاره الندب علىٰ النكرة؛ معللا ذلك في قوله : "لأن الندبة علىٰ البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلا ظريفًا، فكنت نادبًا نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحَش عندهم أن يختلطوا وان يتفجعوا علىٰ غير معروف"[3].

منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ٣/ ١١٧.

[1] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ٣/ ٢٧٠.

[2] أسرار العربية، ص: ٢٤٣- ٢٤٤.

[3] الكتاب لسيبويه، ٢/ ٢٢٧.

وقد أجمل المبرد القول في المواضع التي لا يجوز الندب فيها، وذلك من خلال قوله: " وَاعْلَم أَنَّك لَا تندب نكرَة وَلَا مُبْهما وَلَا نعتا لَا تَقول يَا هذاه وَلَا يَا رِجْلَاهُ إِذا جعلت رجلا نكرَة وَلَا يَا زيد الظريفاه لِأَن الندبة عذر للتفجع وَبهَا يخبر الْمُتَكَلّم أَنه قد ناله أَمر عَظِيم وَوَقع فِي خطب جسيم"[١].

كما أجمل عبد الغني الدقر القول في المواضع التي لا يجوز فيها الندب؛ حيث قال: "لا يُنْدَبُ إلا العَلَمُ المَشْهُورُ ونَحْوُه، كالُضافِ إضَافَةً تُوضِّحُ المَنْدُوب تَوضِيحَ العَلَم، والمَوْصُولِ الذي اشتُهِرَ بصلَةٍ تعيِّنُه نحو "واحُسَينَاه" و"وادِينَ مُحَمَّداه" و "وامَنْ هاجَرَ إلىٰ مَدِينَاه" فلا يُندَبُ العَلَمُ غيرُ المَشهور، ولا النَّكرَة كـ "رَجل" ولا المُبْهَم كـ "أي" واسمِ الإشَارَة، والمَوصُول غير المُشْتَهِرِ بالصِّلَة"[٢].

كما أكد الدكتور حازم علىٰ كمال الدين ذلك بقوله: "وأداة الندبة هي (وا)، ولكنهم استعملوا (يا) من حروف النداء في المندوب، نحو: (يا زيداه)، ولا يندب إلا الاسم المشهور سواء كان علمًا أو لا، نحو: (يا زيداه)"[٣].

مما سبق يتضح الآتي:

ـــ أوجب النحاة الندب علىٰ أعرف الأسماء، وأنكروا الندب علىٰ النكرة؛ لأنهم كرهوا أن يتفجعوا علىٰ غير معروف، حيث إن لجوء المتفجع للندبة يستوجب التلبية سريعا من المندوب، ولا يكون ذلك إلا إذا كان المندوب معروفا، فلو كان مبهما – أي نكرة– لم ينل المتفجع نجدته ولربما هلك .

ـــ ذهب النحاة إلىٰ وجوب عدم ندب الأسماء النكرة، ولا المبهمة كذلك – أيضا– الصفة؛ إذ إن النكرات والأسماء المبهمة غير معروف صاحبها للمتفجع، ولما كانت الصفة يمكن الاستغناء عنها لم تلزمها ألف الندبة، وذلك علىٰ خلاف المضاف

---

[١] المقتضب للمبرد، ٤/ ٢٦٨.

[٢] معجم القواعد العربية، ٢/ ٢٤٠.

[٣] دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم على كمال الدين، راجعه وقدم له، أ. د. رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، ص ٣٣٦.

اليه مع المضاف إذ لا يمكن الاستغناء عنهما .

المسألة الثامنة: وجوب أن يكون فاعل "نعم، وبئس" اسم جنس

أرجع ابن الأنباري إلىٰ أن فاعل كل من :" نعم ، وبئس" اسما جنس، وذلك من خلال قوله:" فإن قيل فلم وجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس قيل لوجهين أحدهما أن نعم لما وضعت للمدح العام وبئس للذم العام خص فاعلهما باللفظ العام، والوجه الآخر إنما وجب أن يكون اسم جنس ليدل علىٰ أن الممدوح أو المذموم مستحق للمدح أو الذم في ذلك الجنس"[1].

وقد أشار الصبان إلىٰ وجوب مجيء اسم (نعم)، و(بئس) اسم جنس، فعندما بدأ بتعريف أسلوب المدح والذم وصفه بأنه (ما فيه "أل" الجنس)؛ ثم علل ذلك بقوله: " ذهب الأكثرون إلىٰ أن (أل) في فاعل نعم وبئس جنسية، ثم اختلفوا فقيل حقيقة، فإذا قلت: نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفراده ولهؤلاء في تقريره قولان: أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم، إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتىٰ لا يتوهم كونه طارئًا علىٰ المخصوص، والثاني أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلىٰ الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لأجله، وقيل مجازًا، فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدًا جميع الجنس مبالغة، ولم تقصد غير مدح زيد"[2].

---

[1] أسرار العربية، ص: ١٠٤.

[2] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن على الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ١/ ٤٠. وينظر أيضًا: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالكً"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م، ١/ ١٧١.

كما علل العكبري مجيء فاعل نعم وبئس اسم جنس بقوله: "وإِنَّما كَانَ فَاعل (نعم) و (بئس) جِنْسا معرَّفًا بِاللَّامِ لثلاثة أوجه: أحدُها: أنَّ (نعم) لَمَّا كَانَت للمدح العامَّ جُعل فاعلُها مطابقًا لمعناها، وَالثَّانِي: أنَّ الْجِنْس يذكر تَنْبِيها علىٰ أَن الْمَخْصُوص بالمدح أفضل جنسه، وَالثَّالِث: أنَّ الْجِنْس ذكر للإعلام بأنَّ كلّ فَضِيلَة وكلَّ رذيلة افْتَرَقت فِي جَمِيع الْجِنْس مجتمعة فِي الْمَخْصُوص بالمدح والذمَّ. فإنْ قيل لَو كَانَ جِنْسا لما ثنَّي وَلَا جمع، قيل: إِنَّما ثنِّي وَجمع علىٰ معنىٰ إنَّ زيدًا يفضل هَذَا الْجِنْس إِذا مَيَّزوا رجلَيْنِ رجلَيْنِ أَو رجَالًا رجَالًا، وَقيل إِنَّما ثُنِّي وَجمع ليَكُون علىٰ وفَاق الْمَخْصُوص بالمدح والذمَّ فِي التَّثْنِيَة وإِنَّما كَانَ الْمُضَاف إِلىٰ الْجِنْس كالجنس؛ لأنَّ الْمُضَاف يكتسي تَعْرِيف الْمُضَاف إِلَيْهِ"[1].

وهذا التوجه السابق أشار إليه الغلاييني في قوله:" الأوَّل اسمٌ ظاهرٌ مُعرَّفٌ بأل الجِنسيَّةِ، التي تُفيد الاستغراق (أي شُمولَ الجنس) حقيقةً، أو اسمٌ مُضافٌ إلىٰ ما اقترنَ بها، أو مُضافٌ إلىٰ اسمٍ أضيفَ إلىٰ مُقترنٍ بها"[2].

وقد دلل د: فاضل السامرائي علىٰ أن (أل) في فاعل نعم وبئس جنسية لا عهدية بقوله: "ومما يدل علىٰ أن (أل) للجنس لا للعهد، أنك تمد الشيء بـ(نعم) إذا لم يكن معه فرد من جنسه، فلا تقول مثلًا: (نعم مؤلف المفصل الزمخشري)، ولا (نعم مؤلف لسان العرب ابن منظور)، ولا (نعم أبو البشر آدم)؛ لأن مؤلف المفصل واحد وهو الزمخشري، ومؤلف لسان العرب واحد وهو ابن منظور، لكن يصح أن تقول: (نعم المؤلف الزمخشري)؛ لأن المؤلف جنس"[3]. كما بين في موضع آخر: " ألا ترىٰ أنك لا تقول: (نعم الهلال هذا)، ولا (نعمت الشمس هذه)؛ لأن ليس هناك جنس تخصه من بينها، إلا إذا أردت مدح حال من أحوالها، كأن تكون الشمس مشرقة

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ١٨٣- ١٨٤.
[2] جامع الدروس العربية، ١/ ٧٨.
[3] معاني النحو، ٤/ ٣٠٠- ٣٠١.

أو دافئة ونحو ذلك؛ فاتضح بهذا أن فاعل نعم وبئس جنس، و(أل) فيه جنسية)"[1].

ومما سبق يمكننا القول:

ـــ إن من صور فاعل نعم وبئس أن يأتي مقترنًا بـ(أل)، وإن كانوا اختلفوا من حيث كون (أل) عهدية أم جنسية، إلا أن النحاة قد أجمعوا أن (أل) في فاعل نعم وبئس جنسية، وأن (أل) المتصلة به هي للجنس لا للعهد، واستدلوا علىٰ ذلك من ثلاثة أوجه:

- إن (نعم) لَمَّا كَانَت للمدح العامَّ جُعل فاعلًها مطابقًا لمعناها.
- إن الْجِنْس يذكر تَنْبِيها علىٰ أَن الْمَخْصُوص بالمدح أفضل جنسه.
- إن الْجِنْس ذكر للإعلام بأنَّ كلّ فَضِيلَة وكلَّ رذيلة افْتَرَقت فِي جَمِيع الْجِنْس مجتمعة فِي الْمَخْصُوص بالمدح والذمَّ.

المسألة الأولى: وجوب بناء (أين)، و(كيف).

يقول ابن الأنباري:" وأما أين، وكيف فإنما بنيا علىٰ الفتح؛ لأنهما تضمنا معنىٰ حرف الاستفهام؛ لأن "أين" سؤال عن المكان، و"كيف" سؤال عن الحال، فلما تضمنا معنىٰ حرف الاستفهام، وجب أن يبنيا، وإنما بنيا علىٰ حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات. وأما "أمس" فإنما بنيت؛ لأنها تضمنت معنىٰ لام التعريف؛ لأن الأصل في "أمس" الأمس، فلما تضمنت معنىٰ اللام، تضمنت معنىٰ الحرف؛ فوجب أن تبنىٰ. وإنما بنيت علىٰ حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة كسرة، لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين"[2].

وقد علل في موضع آخر بناء "كيف" و" وأين" بقوله: "وأما أين، وكيف، فإنما بنيا؛ لأنهما تضمنا معنىٰ حرف الاستفهام؛ لأن أين سؤال عن المكان، وكيف

---

[1] معاني النحو، ٤/ ٣٠١.

[2] أسرار العربية، ص: ٣٢.

سؤال عن الحال، فلما تضمنا معنىٰ حرف الاستفهام وجب أن يبنيا. وإنما بنيا علىٰ حركة لالتقاء الساكنين وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات"[١].

ويرىٰ النحاة أن أسماء الاستفهام إنما بنيت لأنها تضمنت معنىٰ همزة الاستفهام، يقول الجرجاني: "وأما سبب البناء فتضمُن الحرفية في (كيف) و(أين)...، ولما تضمن كل واحد منهما معنىٰ حرف الاستفهام بُني كما يكون الحرف مبنيًا"[٢]، ويقول ابن عصفور: " الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه الرفع... أو تضمن معناه، كأسماء الشرط فإنها تضمنت معنىٰ (إن)، وأسماء الاستفهام فإنها تضمنت معنىٰ الهمزة"[٣].

وذكر ابن يعيش أن تضمن أسماء الاستفهام لمعنىٰ (الهمزة) يوجب البناء فيها، حيث قال:" وليس (الظرف) فيها متضمنًا معنىٰ (في) فيجب بناؤه؛ لذلك وجب بناء (من) و(كم) في الاستفهام... ولا يجوز ظهور (الهمزة) مع (من) و(كم) في الاستفهام، فلا يقال: (أمن) ولا (أكم)، وذلك من قبل (من) و(كم) لما تضمنا معنىٰ الهمزة صارا كالمشتملين عليها، فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار"[٤].

وتجدر الإشارة إلىٰ أن أسماء الاستفهام السابقة قد تتضمن معنىٰ همزة الاستفهام، وفيٰ هذه الحالة تحذف الهمزة، وقد لا تتضمنها وفيٰ هذه تكون معربة، يقول ابن الانباري:" ألا ترىٰ أن متىٰ، وأين، وكيف؛ لما تضمنت معنىٰ همزة الاستفهام لم يجز إظهار الهمزة معها فلما جاز إظهاره ههنا دل علىٰ أنها لم تتضمن

---

[١] أسرار العربية، ص: ٣٢.

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، د. ط، ١٩٨٢م، ١/ ١٣٤- ١٣٥. وينظر: شرح ابن عقيل، ١/ ٢٨- ٣٢.

[٣] المقرب، ابن عصفور، تحقيق، أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، الطبعة الأولي، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، ١، ٢٨٩. وينظر أيضًا: الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الريالة، بيروت، الطبعة الأولي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م، ١/ ٣٠٨.

[٤] شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/ ٤١.

معناه وإذا لم تتضمن معناه وجب أن تكون معربة علىٰ أصلها"[1].

وقد علل الأنباري تضمين أسماء الاستفهام السابقة مقام حرف الهمزة بقوله:" فإن قيل فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام، قيل إنما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار؛ وذلك لأن هذه الكلم تشتمل علىٰ الجنس الذي يدل عليه ألا ترىٰ أن من تشتمل علىٰ جميع من يعقل وأين تشتمل علىٰ جميع الأمكنة، ومتىٰ تشتمل علىٰ جميع الأزمنة وكذلك سائرها، فلما كانت تشتمل علىٰ هذه الأجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة ألا ترىٰ أنك لو قلت أزيد عندك لجاز الا يكون زيد عنده فيقول لا فتحتاج إلىٰ أن تعيد السؤال"[2].

كما علل ابن جني بناء هذه الأسماء بقوله:" فإن قيل: فمِن أين وجب بناء هذه الأسماء فصواب القول في ذلك أن عِلَّة بنائها إنما هي تضمُّنها معنىٰ لامِ الأمر ألا ترىٰ أن صَهْ بمعنىٰ اسكت وأنَّ أصل اسكت لِتسكت كما أن أصل قم لتقم واقعد لتقعد فلمَّا ضُمّنتْ هذه الأسماء معنىٰ لام الأمر شابهت الحرف فبنيتْ كما أن كيف ومَنْ وكم لمّا تضمَّن كل واحد منها معنىٰ حرف الاستفهام بنىٰ"[3].

وهذا التوجيه السابق ذهب إليه العكبري حيث عمم القول علىٰ جميع أسماء الاستفهام عدا "أيا"، كما في قوله:" وجميعُ أسماء الاستفهام مبنيَّةٌ لتضمُّنها معنىٰ الهمزة إلا (أيّا) فإنها معربةٌ"[4]. ويقول الدكتور عبد الراجحي: "كل الكلمات المستعملة في الاستفهام أسماء، فيما عدا كلمتين، هما (هل) و(الهمزة) فهما حرفان، وهذان الحرفان مبنيان علىٰ السكون لا محل لهما من الإعراب)، أما أسماء

---

[1] أسرار العربية، ص: ١٢٨.

[2] أسرار العربية، ص: ٣٨٧.

[3] الخصائص، ٣/ ٤٩، وانظر: أوضح المسالك ١/ ٣٠.

[4] اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ١٣٤.

الاستفهام، فهي كلها مبنية ما عدا كلمة واحدة، وهي أي؛ لأنها تضاف إلىٰ مفرد"[١].

وممن قال بأنها أسماء مبنية الدكتور قيس الأوسي؛ حيث قال: "و(كيف): اسم مبني علىٰ الفتح، وأصل البناء عند النحاة أن يكون علىٰ السكون، وإنما بني (كيف) علىٰ الحركة تخلصًا من التقاء الساكنين"[٢]

ومما سبق نستنتج أن: النحاة أجمعوا علىٰ أن حرفا الاستفهام (كيف، وأين) مبنيان؛ لتضمنهما معنىٰ الاستفهام، أو معنىٰ الهمزة علىٰ وجه الخصوص، والهمزة مبنية دائمًا، فقاسوا عليها في (كيف، وأين)، واستدلوا علىٰ ذلك بأن هذه الأسماء تعرب إذا خلعنا عنها دلالتها علىٰ الاستفهام، واختاروا البناء علىٰ الفتح؛ منعًا لالتقاء ساكنين، ولأن الفتح أخف الحركات.

المسألة الثانية: وجوب اختصاص كل أداة من أدوات الاستفهام بموضع تختص به.

تنوعت دلالات الاستفهام علىٰ حسب أداة الاستفهام المتصدرة بداية الاسلوب، حيث اختص كل منها بموضع معين اختص به أوجبه دلالة الجملة، يقول ابن الأنباري:" ألا ترىٰ أنك لو قلت: من عندك؟ لوجب أن يقول المجيب: زيد أو عمرو أو ما أشبه ذلك، ولو قال: فرس او حمار لم يجز؛ لأن من سؤال عمن يعقل لا عما لا يعقل، وكذلك لو قلت: أين زيد؟ لوجب أن يقول: في الدار أو في المسجد وما أشبه ذلك، فلو قال: يوم الجمعة لم يجز؛ لأن أين سؤال عن المكان لا عن الزمان، وكذلك أيضا لو قلت: متىٰ الخروج لوجب أن يقول: يوم الجمعة أو يوم السبت أو ما أشبه ذلك، ولو قال: في الدار أو في المسجد لم يجز؛ لأن متىٰ سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرها"[٣].

---

[١] التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م، ص ٦٣.

[٢] أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس اسماعيل الأوسي، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ص ٣٩٧.

[٣] أسرار العربية، ص: ٣٨٦- ٣٨٧.

وهذا التوجيه الدلالي السابق مرهون بحسب نوع اسم الاستفهام المتصدر الجملة، وهي أدوات أقيمت مقام حرف الاستفهام "الهمزة" من باب التوسع في الكلام، وقد ارجع ابن الأنباري ذلك إلىٰ المبالغة في طلب الإيجاز والاختصار، وهذا ما يتضح من خلال قوله: " فإن قيل فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوخون الإيجاز، والاختصار في الكلام قيل إنما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار وذلك لأن هذه الكلم تشتمل علىٰ الجنس الذي يدل عليه ألا ترىٰ أن من تشتمل علىٰ جميع من يعقل، وأين تشتمل علىٰ جميع الأمكنة، ومتىٰ تشتمل علىٰ جميع الأزمنة وكذلك سائرها فلما كانت تشتمل علىٰ هذه الأجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة ألا ترىٰ أنك لو قلت أزيد عندك لجاز الا يكون زيد عنده فيقول لا فتحتاج إلىٰ أن تعيد السؤال وتعد شخصا شخصًا وربَّما لا يذكر الشخص الذي هو عنده، فلا يحصل لك الجواب عمَّن عنده؛ لأنَّه لا يلزمه ذلك في سؤالك، فلمَّا كان ذلك يؤدي إلىٰ التطويل؛ لأنّ استيعاب الأشخاص مستحيل، أتىٰ بلفظة تشتمل علىٰ جميع من يعقل[1].

وقد ناقش ابن السراج هذه المسألة تحت عنوان: (باب الاسم الذي يقوم مقام الحرف)، وجعل كل أداة مختصة بوظيفة معينة، وتستخدم لغرض خاص بها، وأوضح لنا استخدام كل اسم من هذه الأسماء، وأشار إلىٰ أن ذلك يكون للاختصار؛ حيث يقول: وذلك كَمْ، ومَنْ، وما، وكيفَ، ومتىٰ، وأينَ، فأما "كَمْ" فبنيت؛ لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف، وأصل الاستفهام بحروف المعاني؛ لأنها آلة، إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبارٌ، و"كَمْ" اسم لعدد مبهم، فقالوا: كَم مالكَ؟ فأوقعوا "كَمْ" موقع الألف لما في ذلك من الحكمة والاختصار إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا: أعشرونَ مالَكَ، أثلاثونَ مالكَ، أخمسونَ؟ والعدد بلا نهايةٍ،

[1] انظر: أسرار العربية، ٣٨٧- ٣٨٩.

فأتوا باسم ينتظم العدد كلَّهُ. وأما "مَنْ" فجعلوه سؤالًا عن منْ يعقلُ، نحو قولك: مَنْ هذا؟ ومَن عمرٌو؟ فاستغني بمن عن قولك: أزيدٌ هذا، أعمرٌو هذا، أبكرٌ هذا؟ والأسماء لا تحصىٰ فانتظم بِمَنْ جميع ذلك، ووقعت أيضًا موقع حرف الجزاء، وهو "إنْ" في قولك: مَنْ يأتني آتِه... وأما "كيفَ" فسؤال عن حال ينتظم جميع الأحوال، يقالُ: كيف أنتَ؟ فتقول: صالحٌ وصحيح، وآكلٌ وشارب، ونائمٌ وجالسٌ وقاعدٌ، والأحوال أكثر من أن يحاط بها، فإذا قلت: "كيفَ" فقد أغنىٰ عن ذكر ذلك كلهِ، وهي مبنيةٌ علىٰ الفتح لأن قبل الياءِ فاء فاستثقلوا الكسر مع الياء، وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر، فمتىٰ حركوا بغير ذلك فإنما هو للاستثقالِ أو لإتباع اللفظِ اللفظَ ... وأما "أينَ" فسؤالٌ عن مكانٍ وهي كـ (مَتىٰ) في السؤال عن الزمان إذا قلت: أينَ زيد؟ قيل لك: في بغدادَ أو البصرة أو السوقِ، فلا يمتنع مكان من أن يكون جوابًا، وإنما الجواب من جنس السؤال، فإذا سئلت عن مكان لم يجز أن تخبر بزمان، وإذا سئلت عن عددٍ لم يجز أن تخَبرَ بحالٍ، وإذا سئلت عن معرفةٍ لم يجز أن تخبر بنكرةٍ، وإذا سئلتَ عن نكرةٍ لم يجز أن تخبر بمعرفةٍ، فهذه المبنيات المبهمات إنما تعرف بأخواتها وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك...[١].

وأشار ابن جني إلىٰ استعمال أدوات الاستفهام في مواضعها المخصصة، وأن العرب إنما خصصوا كل أداة بعمل معين؛ للاختصار وعدم الإطالة؛ وذلك من خلال قوله: " ألم تسمع إلىٰ ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها كيف أغنىٰ الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول فمن ذلك قولك: كم مالك ألا ترىٰ أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدًا لأنه غير متناه فلما قلت: (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة. وكذلك أين بيتك؛ قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها. وكذلك من

[١] انظر: الأصول لابن السراج، ٢/ ١٣٥- ١٣٦.

عندك قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم. وكذلك متىٰ تقوم قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة علىٰ بعدها. وعلىٰ هذا بقية الأسماء من نحو: كيف وأي وأيان وأنىٰ"[1].

وقد أكد الازهري القول السابق، حيث اشترط أن يكون المبدل من الهمزة في أسماء الاستفهام أن يكون موافقًا للمبدل منه في تأدية المعنىٰ، وذلك من خلال قوله: " "وإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنىٰ حرف الاستفهام"؛ وهو الهمزة؛ "أو حرف شرط"؛ وهو "إن"؛ بدل تفصيل، "ذكر ذلك الحرف" المفيد للاستفهام أو الشرط "مع البدل" ليوافق المبدل منه في تأدية المعنىٰ، (فالأول): وهو الاستفهام، ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني. فالأول كقولك: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ فعشرون وما عطف عليها بدل من (كم) بدل تفصيل. والثاني كقولك: من رأيت أزيدًا أم عمرا؟ فـ(زيدا) وما عطف عليه بدل من (من) بدل تفصيل، والثالث كقولك: ما صنعت أخيرًا أم شرًّا" فـ(خيرًا) وما عطف عليه بدل من (ما) بدل تفصيل، وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنىٰ الاستفهام"[2].

وقد وصفها الدكتور مهدي المخزومي بأنها كنايات، وأن المستفهم عنه بها هو ما تضمنته هذه الكنايات من معنىٰ؛ حيث قال: "قد يكون من المقبول أن يقال: إن الاستفهام في العربية علىٰ طريقتين:

الطريقة الأولىٰ: تقوم علىٰ استخدام أداة تدل أصالة علىٰ سؤال يتعلق بمفرد، أو بنسبة؛ كاستخدام الهمزة، وهل.

الطريقة الثانية: تقوم علىٰ التقديم والتأخير، وذلك فيما مر من كنايات؛ وذلك لأن المستفهم عنه بها هو ما تتضمنه الكناية نفسها من معنىٰ؛ فالمسئول عنه بـ (من) هو الشخص، وهو مدلول (من) نفسها، والمسئول عنه بـ (ما) هو الأشياء، وهو مدلول (ما) نفسها، والمسئول عنه بـ (أين) هو المكان، وهو مدلول (أين) نفسها،

---

[1] الخصائص لابن جني، ١/ ٨٣. وينظر أيضًا: اللمع في العربية، ١/ ٢٢٧- ٢٢٩.

[2] شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ٢/ ٢٠٣.

والمسؤول عنه بـ(كيف) هو الحال، والحال هو ما تدل عليه (كيف) بنفسها، وهكذا سائر الكنايات"[١].

مما سبق يمكن القول:

ـــ إن لكل أداة من أدوات الاستفهام معنىٰ خاص تؤديه في الكلام، ويجب أن تلتزم كل أداة بمدلولاتها من حيث الزمان، والمكان، والعاقل، وغير العاقل، والعدد والحال، وغيرها من المعاني.

المسألة الثالثة: وجوب حمل (كيف) على الاسمية لا الفعل والحرف

يقول ابن الأنباري: "وإذا بطل أن يكون فعلًا أو حرفًا وجب أن يكون اسمًا، فإن قيل فعلامة الاسم لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا أو حرفا قيل: لأن الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله علىٰ أحد هذه الأقسام الثلاثة كان حمله علىٰ الاسم الذي هو الأصل أولىٰ من حمله علىٰ ما هو فرع"[٢].

وقد علل ابن الأنباري عدم حمل (كيف) علىٰ الفعلية بقوله:" كيف علىٰ وزن فعل فبطل أن يكون فعلًا ماضيًا، وبطل أن يكون فعلًا مضارعًا؛ لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله إحدىٰ الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء، وكيف ليس في أوله إحدىٰ هذه الزوائد الأربع فبطل أن يكون فعلا مضارعا، وبطل أن يكون أمرًا؛ لأنه يفيد الاستفهام وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام فبطل أن يكون أمرا، وإذا بطل أن يكون فعلًا ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا بطل أن يكون فعلًا، والذي يدل أيضًا علىٰ أنه ليس بفعل أنه يدخل علىٰ الفعل في نحو قولك: (كيف تفعل كذا)، ولو

---

[١] في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ٢٧٤- ٢٧٥.

[٢] أسرار العربية، ص: ١٦.

كان فعلًا لما دخل علىٰ الفعل؛ لأن الفعل لا يدخل علىٰ الفعل"[١].

وعن نسبة (كيف) إلىٰ الاسمية، وتوجيهها الإعرابي أبان النحاة القول، حيث ذهب سيبويه إلىٰ أنها:" اسم استفهام بمعنىٰ: علىٰ أي حال؟"[٢]، وذكر صاحب الإيضاح أنها: "تقع خبرًا مقدمًا"[٣]، وقد نفي ابن يعيش أن تكون ظرفًا وساق لذلك أدلته[٤]، وذكر في موضع آخر أنها تضمنت همزة الاستفهام، وذلك في قوله:" فإذا قلت: كيف زيد؟، فكأنك قلت: أصحيح زيد أم سقيم ؟،آكِلٌ أم شاربٌ؟، إلىٰ غير ذلك من أحواله والأحوال أكثر من أن يحاط بها فجاءوا بكيف اسمًا مبهمًا يتضمن جميع الاحوال فإذا قلت: (كيف زيد؟)، أغنىٰ عن ذكر ذلك كله[٥]، كما أوضح الإسنوي أن: "(كيف) للحال سواء وقع استفهامًا، نحو: كيف زيد؟، أو خبرًا، نحو: اذهب كيف شئت"[٦].

ومن خلال الأقوال السابقة يتضح أن النحاة قد أجمعوا علىٰ اسمية كيف، وأخرجوها من بابي الفعل والحرف، وهو ما أجمله العكبري في قوله: " وكيفَ مبنيةٌ مثل أينَ وَهِي اسمٌ وَالدَّلِيل علىٰ ذَلِك السّماعُ وَالْقِيَاس فالسماعُ قَول بعض الْعَرَب علىٰ كَيفَ تبيع الأحمرين، وَقَالَ الآخر: انْظُر إلىٰ كَيفَ تصنع وَهَذَا شاذٌّ الِاسْتِعْمَال، والحكاية الثَّانِيَة شاذّةٌ الْقيَاس أَيْضا؛ لأنَّ كَيفَ استفهامٌ والاستفهام لَا يعملُ فِيهِ مَا قبله إلاّ حرفُ الجرِّ إِذا تعلَّقَ بِمَا بعده وَهَا هُنَا قد تعلّق بِمَا قبله"[٧].

وقد دلل العكبري علىٰ اسمية كيف من جهة القياس حين قال:" وأمَّا القياسُ

---

[١] أسرار العربية، ص: ١٦.

[٢] انظر: الكتاب، ٤/ ٢٣٣.

[٣] انظر: الإيضاح العضدي، ص ٣٠- ٣١.

[٤] انظر: شرح المفصل، ٣/ ١٤٠، وما بعدها.

[٥] انظر: شرح المفصل، ٣/ ١٩٠.

[٦] الكوكب الدري فيما يتخرج عن الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الأسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص ٢٧٨.

[٧] اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٨٦- ٨٧.

فَمن ثَلَاثَة أوجه:

أَحدهَا: أنَّ الاسمَ يُبدلُ مِنْهَا كَقَوْلِك: كيفَ زيدٌ أصحيحٌ أم مريضٌ، والاسمُ لَا يُبدل إلاّ من الِاسْم.

الثَّانِي: أنَّ الِاسْم يُجاب بِهِ عَنْهَا كَقَوْلِك: كيفَ زيد؟ فَتَقول: صحيحٌ وَلَو كَانَت حرفًا لَما أُجِيب عَنْهَا إِلَّا بالحرف.

الثَّالِث: التَّقْسِيم؛ وَهُوَ أنْ يقالَ لَو كَانَت حرفًا لَما تمَّ الْكَلَام بهَا مَعَ اسمٍ واحدٍ مَعَ أَنَّهَا لَيست حرفَ نِداء وَلَو كَانَت فعلا لَمَا وَليهَا الفعلُ من غير حاجزٍ بَينهمَا، وَقد وَليهَا كَقَوْلِك: كَيفَ صنعتَ؛ فتعيّن أَن تكونَ اسْما لأَنَّه الأَصْل"[1].

وأكد ابن هشام اسمية كيف، ودلل علىٰ عدم تبعيتها للأفعال أو الحرف بقوله:" وَهُوَ اسْم لدُخُول الْجَار عَلَيْهِ بِلَا تَأْوِيل فِي قَوْلهم علىٰ كَيفَ تبيع الأحمرين ولإبدال الِاسْم الصَّرِيح مِنْهُ نَحْو كَيفَ أَنْت أصحيح أم سقيم وللاخبار بِهِ مَعَ مُبَاشَرَته الْفِعْل فِي نَحْو كَيفَ كنت فبالإخبار بِهِ انْتَفَت الحرفية وبمباشرة الْفِعْل انْتَفَت الفعلية"[2].

أما النحاة المحدثون فلم يذكر أحدهم (كيف) إلا متبعًا كلامه بأنه اسم، دون الإشارة أو التلميح، أو ذكر ما يشير إلىٰ أنها تتبع الأفعال أو الحروف؛ ومنه أن الدكتور أحمد الهاشمي تناول (كيف) ضمن الأسماء المبنية، فبعد أن ذكر المبني من الأفعال والحروف، قال: "وثالثًا ـــ في الاسم ـــ فمنه علىٰ السكون كـ (من)، و(كم)، ومنه علىٰ الفتح كـ (أين)، و(كيف)، ومنه مبني علىٰ الضم كـ(حيث)،

---

[1] اللباب في علل الناء والإعراب، ٢/ ٨٧، وينظر أيضًا: مسائل خلافية في النحو، العكبري تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ١/ ٥٥ - ٥٧.

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، ١/ ٢٧٠، وينظر أيضًا: همع الهوامع، ٢/ ٢١٨.

و(نحن)"[1].

كما ذهب د: قيس الأوسي إلىٰ اسمية كيف حيث قال: "و(كيف): اسم مبني علىٰ الفتح، وأصل البناء عند النحاة أن يكون علىٰ السكون، وإنما بني (كيف) علىٰ الحركة تخلصًا من التقاء الساكنين"[2].

ويمكن توجيه ما سبق إلىٰ أن: (كيف) باتفاق النحاة اسم لا يحمل علىٰ الأفعال أو الحروف، وذهب ابن الأنباري، وجمهور النحاة قديمًا، وحديثًا إلىٰ اسميتها، وساقوا الأدلة المؤكدة لما ذهبوا إليه.

المسألة الرابعة: وجوب بناء المنادى المفرد المعرفة.

يقول ابن الأنباري:" فإن قيل فلم كان المضاف والنكرة منصوبين قيل لأن الأصل في كل منادىٰ أن يكون منصوبا لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه فبقي ما سواه علىٰ الأصل"[3].

وقد علل ابن الأنباري وجوب بناء المنادي المفرد المعرفة علىٰ الضم، وذلك بقوله:" إن قال قائل لم بني المنادىٰ المفرد المعرفة؟ قيل لوجهين: أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد؛ لأن كل واحد منغما يتصف بهذه الثلاثة، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية.

والوجه الثاني أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها"[4].

---

[1] القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج "متن الألفية" لابن مالك، وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشموني، أحمد السيد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٢٩.

[2] أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس اسماعيل الأوسي، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ص ٣٩٧.

[3] أسرار العربية، ص: ٢٢٦.

[4] أسرار العربية، ص: ٢٢٤.

وقد علل ابن جني بناء المنادىٰ المفرد بقوله: "ألا ترىٰ أن المنادىٰ المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب فلمّا دخله شَبَهُ الحرف لوقوعه موقع المضمر بُنِي ولم يَمنع من بنائه جَرْيه معرَبا قبل حال البناء وهذا شَبَه حذف"[١].

كما أكد ابن هشام لزوم بناء المنادي المفرد المعرفة علىٰ الضم وذلك بقوله: "وأقول الباب السابع من المبنيات ما لزم الضم أو نائبَهُ وهو الألف والواو وهو نوع واحد المنادىٰ المفرد المعرفة، ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به ولو كان مثنىٰ أو مجموعًا"[٢].

كما علل قيس الأوسي وجوب بناء المنادىٰ المفرد المعرفة بقوله: "وكان الدافع للنحاة علىٰ سلوك هذا السبيل، أنهم وجدوا الاسم المنادىٰ يقع منصوبًا بعد أداة النداء، إلا إذا كان علمًا مفردًا أو نكرة مقصودة فيُضم، وكان من قواعدهم أنه لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال؛ ولذلك هم قدروا للمنادىٰ فعلًا ناصبًا"[٣].

وخص إبراهيم مصطفي العلم المفرد، والنكرة المقصودة بالبناء علىٰ الضم، حيث قال: "فأما المنادىٰ فليس بمسند إليه ولا بمضاف، فحقه النصب علىٰ الأصل الذي قررناه، وهو منصوب في كل أحواله إلا حالة واحدة يُضم فيها، وهو أن يكون ـــ كما يقول النحاة ـــ علمًا مفردًا أو نكرة مقصودة"[٤].

وقال ابن كمال باشا في حكم المنادىٰ: "وقيل يبنىٰ وجوبًا باللقب والكنية كالعلم حكمًا، وتسقط همزته في الدرج لفظًا لا كتابة، وكتابة ولفظًا إذا وقع بين العلمين"[٥].

---

[١] الخصائص لابن جني، ١/ ١٦٩.

[٢] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص،١٤٣

[٣] أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص ٢٣١.

[٤] إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، تقديم: أ. د: طه حسين بك، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص ٦١.

[٥] أسرار النحو، ابن كمال باشا، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،

من خلال ما سبق يمكن القول:

- أخذ بناء المنادىٰ المفرد حكم الوجوب، واللزوم بين النحاة.
- توجب بناء المنادىٰ المفرد علىٰ الضم؛ لشبهه بالحرف (كاف الخطاب).

المسألة الخامسة: وجوب بناء ما زاد على العشرة إلى تسعة عشر.

أشار ابن الأنباري إلىٰ بناء الأعداد من (أحد عشر إلىٰ تسعة عشر) ـــ عدا العدد "اثناعشر/ اثني عشر"، حيث فصلت القول في مسألته ـــ علىٰ الفتح لخفته، وهذا ما يتضح من خلال قوله:" فإن قيل فلم بني ما زاد علىٰ العشرة من أحد عشر إلىٰ تسعة عشر قيل لأن الأصل في أحد عشر، أحد وعشر فلما حذفت واو العطف ضمنا معنىٰ حرف العطف فلما تضمنا معنىٰ الحرف وجب أن يبنيا، وبنيا علىٰ حركة لأن لهما حالة تمكن قبل البناء وكان الفتح أولىٰ لأنه أخف الحركات وكذلك سائرها[1]".

وقد تناول سيبويه تلك المسألة في كتابه، حيث أوضح علة مجيء ما زاد علىٰ عشرة إلىٰ تسعة عشر علىٰ فتح الجزأين، وذلك في قوله: "ومما أجرىٰ هذا المجرىٰ أسماء العدد: تقول فيما كان لأدنىٰ العدد بالإضافة إلىٰ ما يبنىٰ لجمع أدنىٰ العدد، إلىٰ أدنىٰ العقود، وتدخل في المضاف إليه الألف واللام، لأنه يكون الأول به معرفة، وذلك قولك: ثلاثة أبواب، وأربعة أنفس، وأربعة أثواب، وكذلك تقول: فيما بينك وبين العشرة، وإذا أدخلت الألف واللام قلت: خمسة الأثواب، وستة الجمال، فلا يكون هذا أبدًا إلا غير منون يلزمه أمر واحد، لما ذكرت لك، فإذا زدت علىٰ العشرة شيئًا من أسماء أدنىٰ العدد فإنه يجعل مع الأول اسمًا واحدًا استخفافًا، ويكون في موضع " اسم" منون، وذلك قولك: أحد عشر درهمًا، واثنا عشر درهمًا، وإحدىٰ عشرة

الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، ص ١٢٢.

[1] أسرار العربية، ص: ٢١٩ .

جارية. فعلىٰ هذا يجرىٰ من الواحد إلىٰ التسعة"[١].

وقد أكد ابن هشام علىٰ وجوب بناء الأعداد المركبة من أحد عشر إلىٰ تسعة عشر علىٰ فتح الجزأين؛ حيث قال: "وَالنَّوْع الثَّالِث مَا ركب تركيب المزج من الْأَعْدَاد وَهُوَ الْأَحَد عشر والإحدىٰ عشرَة إلىٰ التِّسْعَة عشر وَالتسع عشرَة تَقول جَاءَنِي أحد عشر وَرَأَيْت أحد عشر ومررت بِأحد عشر ببِنَاء الجزأين علىٰ الْفَتْح وَكَذَلِكَ القَوْل فِي الْبَاقِي إِلَّا اثني عشر واثنتي عشرَة فَإِن الْجُزْء الأول مِنْهُمَا مُعرب إِعْرَاب الْمثنىٰ بِالْألف وبالياء جرا ونصبا"[٢]. ويؤكد ابن الوراق ذلك بقوله: " وَاعْلَم أَن الَّذِي يبين النَّوْع من أحد عشر إلىٰ تِسْعَة عشر وَاحِد منكور يلْزمه النصب، كَقَوْلِك: عِنْدِي أحد عشر رجلا، وتسع عشرَة امْرَأَة، وَإِنَّمَا لزم النصب، لِأَن الأَصْل: وَاحِد وَعشرَة، فَحذف التَّنْوِين لما عوض فِي اللَّفْظ من الْبناء، كَمَا حذف فِي الْإِضَافَة، فَصَارَ حكمه مراعىٰ فِي اللَّفْظ، وَجرىٰ مجْرىٰ اسْم الْفَاعِل، إِذا لم ينْصَرف"[٣].

وتجدر الإشارة إلىٰ أن د: فاضل السامرائي عرض لتلك المسألة موضحًا رأي النحاة فيها، وذلك من خلال قوله: "ويذكر النحاة أن أصل العدد المركب أن يكون بالواو، فخمسة عشر أصلها (خمسة وعشرة)، فحذفت الواو ورُكب العددان اختصارًا، ودفعًا لما يتبادر من العطف"[٤].

يمكن نوجيه ما سبق من خلال الآتي:

- أوجب النحاة بناء ما زاد عن العدد "عشرة" حتىٰ " تسعة عشر" ـــ عدا العدد " اثني عشر"، و"اثنتي عشرة" ـــ علىٰ الفتح؛ لأنه أخف الحركات.

---

[١] الكتاب لسيبويه، ١/ ٤١.
[٢] شرح شذور الذهب، ١/ ٩٤.
[٣] علل النحو، ١/ ٤٩٩.
[٤] معاني النحو، ٣/ ٢٧١.

- أصل العدد المركب ـــ قبل التركيب ـــ وجود الواو بين صدر العدد المركب وعجزه، وقد حذفت من باب الاختصار، وركب العددان اختصارا.

- أوجب النحاة تنكير نوع العدد من "أحد عشر" حتىٰ "تسعة عشر"، علىٰ الإفراد تخفيفا، وألزموه التنوين منصوبا.

المسألة السادسة: وجوب عدم إلحاق ألف الندبة آخر الصفة على خلاف المضاف إليه:

إذا كانت الصفة يمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بالموصوف، فإن "ألف الندبة" التي قد تلحق الصفة يمكن الاستغناء عنها، يقول الانباري:" فلمَّا كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد؛ جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه؛ أمَّا الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيءٍ واحد؛ فلهذا، لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف، بل أنت مُخيَّر في ذكر الصفة؛ إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: هذا زيد الظريف كنت مُخيَّرًا في ذكر الصفة، إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها؟ وإذا كنت مُخيَّرًا في ذكر الصفة، دل علىٰ أنهما ليسا بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه"[1].

أوضح ابن الأنباري علة إلحاق ألف الندبة آخر المضاف إليه، حيث أرجع ذلك إلىٰ اختلاف المضاف مع المضاف إليه عن الصفة مع الموصوف وذلك في قوله :" المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد والدليل علىٰ ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه ولا بد مع ذ كر المضاف من ذكر المضاف إليه؛ ألا ترىٰ أنك لو قلت في: غلام زيد، وثوب خز، وغلام وثوب، لم يتم إلا بذكر المضاف إليه فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه"[2].

---

[1] أسرار العربية، ص: ٢٤٤- ٢٤٥.

[2] أسرار العربية، ص: ٢٤٤.

وإلىٰ هذا المجمل من القول حكاه سيبويه في قوله: "المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألا ترىٰ أنك لو قلت: عبدًا أو أميرًا، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك. ولو قلت: هذا زيد كنتَ في الصفة بالخيار، إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تصف. ولستَ في المضاف إليه بالخيار، لأنه من تمام الاسم"[١].

وقد أشار المبرد إلىٰ عدم وجوب إلحاق ألف الندبة الصفة مخطئا من أجاز ذلك في قوله: " وَكَانَ يُونُس يُجِيز أَن يلقِي عَلامَة الندبة علىٰ النَّعْت فَيَقُول وازيد الظريفاه، وازيداه أَنْت الْفَارِس البطلاه، وَهَذَا عِنْد جَمِيع النَّحْوِيين خطأ؛ لِأَن الْعَلامَة إِنَّمَا تلْحق مَا لحقه تَنْبِيه النداء لمد الصَّوْت والنعت خَارج من ذَا"[٢].

وإلىٰ ذلك ـــ أيضًا ـــ ذهب ابن السراج، حيث أبان ذلك في قوله:"واعلم: أن ألف الندبة لا تدخل علىٰ الصفة إذا اجتمعا نحو: وازيد الظريف والظريفَ؛ لأن الظريف غير منادىٰ وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد وأنت في الصفة بالخيار، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، وهذا قول الخليل"[٣].

وذهب النحاة المحدثون ـــ أيضًا ـــ إلىٰ وجوب عدم إلحاق ألف الندبة علىٰ الصفة، حيث عقب عبد الغني علىٰ الدقر علىٰ آراء النحاة في تلك المسألة قائلًا: " ويدلك علىٰ ذلك أن ألف الندبة إنَّما تَقَع علىٰ المُضَافِ إليه كما تَقعُ علىٰ آخر الاسمِ المُفْرد، ولا تَقَعُ علىٰ المُضَاف، والمَوْصُوفُ إنما تَقَعُ أَلفُ الندبةِ عليه لا عَلىٰ الوَصْفِ"[٤].

مما سبق يتضح ـــ لنا ـــ أن النحاة أوجبوا عدم إلحاق ألف الندبة علىٰ آخر

---

[١] الكتاب لسيبويه، ص: ٢٢٦.

[٢] المقتضب للمبرد، ص: ٢٧٥.

[٣] الأصول في النحو، لابن السراج، ١/ ٣٥٧- ٣٥٨.

[٤] معجم قواعد العربية، على الدقر، ٢/ ٢٤٠.

الصفة بخلاف المضاف إليه؛ وعللوا ذلك بأن المضاف، والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد، وليست الصفة والموصوف بهذه المنزلة؛ فمنعوا إضافة ألف الندبة آخر الصفة.

المسألة السابعة: وجوب عدم بناء العدد "اثني" ، وبناء عشر في "اثني عشر"

علل ابن الانباري وجوب عدم بناء العدد "اثنين" عند تركيبه في "اثني عشر"، وبناء العدد " عشر" وذلك في قوله: " فإن قيل فلم لم يبنوا "اثنين" في "اثني عشر" قيل لوجهين: أحدهما: أن علم التثنية فيه هو علم الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنىٰ التثنية، والثاني: أن إعرابه في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب أن يبقىٰ علىٰ ما كان عليه، وبني عشر لوجهين: أحدهما: أن يكون بني علىٰ قياس أخواته لتضمنه معنىٰ حرف العطف، والثاني: أن يكون بنىٰ لأنه قام مقام النون من اثنين فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنىٰ وليس هو كالمضاف والمضاف إليه لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه بخلاف اثني عشر"[1].

وقد علل العكبري إعراب الجزء الأول وبناء الجزء الثاني من : اثنا عشر" بقوله:" فأمَّا (اثنا عشر) فالاسم الأوَّل معرب لأوجه أحدها: أنَّهم أرادوا الدلالة علىٰ أنَّ الأصل في هذه الأعداد الإعراب، والثاني: علامة الإعراب هي حرف التثنية فلو أبطلت لبطل دليل التثنية، والثالث: أنَّ ما عداه من المركَّب جرىٰ مجرىٰ الاسم الواحد وإعراب الاسم الواحد لا يكون في وسطه.

وأما (عشَرَ) ههنا فبنيت لوقوعها موقع النون المحذوفة من (اثني) لا علىٰ جهة الإضافة فبنيت كما أنَّ النون مبنية، ويدلُّ علىٰ أنَّه غير مضاف أنَّ الحكم المنسوب إلىٰ المضاف غير منسوب إلىٰ المضاف إليه كقولك: (قبضت درهم زيد) والحكم هنا منسوب إلىٰ الاثنين والعشرة: (كقولك قبضت اثني عشر درهمًا)"[2].

---

[1] أسرار العربية، ص: ٢٢٠.

[2] اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٣٢٣.

وهذا التوجه ـــ السابق ـــ أشار إليه الصبان في قوله: " فتقول: جاءتني اثنتا عشرة امرأة، واثنا عشر رجلًا، والياء لغير الرفع، وهو النصب والجر، وارفع بالألف" كما رأيت، وأما الجزء الثاني فإنه مبني علىٰ الفتح مطلقًا، والفتح في جزأي سواهما أي: سوىٰ اثنتي عشرة، واثني عشر، أما العجز فَعِلة بنائه تضمنه معنىٰ حرف العطف، وأما الصدر فَعِلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح"[١].

وتجدر الإشارة إلىٰ أن ابن هشام قد فصل القول في هذه المسألة، حيث ذهب إلىٰ أن المبني علىٰ الفتح:" مثل له المصنف بالأسماء المركبة؛ وهي أحدَ عشرَ وأخواتها، والمقصود بأخوات أحد عشر هي من أحد عشر إلىٰ تسعة عشر؛ وهي التي تتركب من عددين فوق العشرة ودون العشرين، ويستثنىٰ من ذلك اثنا عشر فإن صدره معرب بإعراب المثنىٰ وأما عجزه فهو مبني، إذن أحد عشر وأخواتها -ثلاثة عشر وأربعة عشر حتىٰ تسعة عشر- الصدر والعجز مبنيان علىٰ الفتح أحدَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، أما اثنا عشر فإنه يعرب إعراب المثنىٰ؛ فأقول: هؤلاء اثنا عشر رجلا، فيكون إعرابه خبرا مرفوعا وعلامة رفعه الألف، ورأيت اثني عشر، وسلمت علىٰ اثني عشر أيضا بنصب وجر، وتكون العلامة الياء فنعربه إعراب المثنىٰ، وتبقىٰ "عشر" مبنية علىٰ الفتح كبقية أخواته[٢].

وقد تناول عبد الله الفوزان هذه المسألة من منظور تعليمي، حيث أوضح أن الأعداد بعد (أحد عشر) عدا (اثني عشر) مبنية في كل حالاتها الإعرابية، وذلك من خلال قوله:" هذه الأعداد مبنية علىٰ فتح الجزأين. فلا تتغير بالعوامل... ويستثنىٰ من ذلك (اثنا عشر) فإن صدره يعرب إعراب المثنىٰ بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجراً. لأنه ملحق بالمثنىٰ ويبقىٰ جزؤه الثاني مبنيّا علىٰ الفتح لا محل له، لوقوعه موقع نون المثنىٰ التي هي حرف. نحو: (جاء اثنا عشر طالبا)، (رأيت اثني عشر طالبا)،

---

[١] حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤/ ٩٧.

[٢] انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٩م، ١/ ٣٥- ٣٦.

و(مررت باثني عشر طالبا). فـ (اثنا) فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنىٰ. (عشر) اسم مبني علىٰ الفتح لا محل له من الإعراب"[1].

ولمجمل القول السابق، لخصه د: جميل علوش، حيث أبان عدم بناء (اثني عشر): " لأن العدد اثنان من ملحقات المثنىٰ، وأن التثنية ترد الأشياء إلىٰ أصلها، لذلك لم يبن اثنا عشر[2]...وأشار إلىٰ أن النحاة عدوا بناء الأعداد المركبة من أحد عشر إلىٰ تسعة عشر باستثناء "اثني عشر" من قبيل البناء العارض[3].

يمكن توجيه ما سبق من خلال الآتي:

- الاصل في العدد "اثنان" الإعراب لا البناء.

- حرف "الياء" في "اثني"، ـــ كذلك أيضا ـــ "اثنا"، دليل التثنية ولو حذف لانتفىٰ معه دليل تثنية الكلمة.

- الاصل في العدد "عشر" البناء، حيث وقعت موقع النون المحذوفة ـــ لا علىٰ الإضافة ـــ من "اثني" أو "اثنا" من العددين "اثني عشر" أو "اثنا عشر".

المسألة الثامنة: وجوب جريان (أفعل) التعجب على الفعلية لا الاسمية.

ذهب ابن الأنباري إلىٰ وجوب بناء فعل التعجب علىٰ الفتح؛ حيث قال: "فإن قيل هل أحسن فعل أو اسم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون إلىٰ أنه فعل ماض واستدلوا علىٰ ذلك: "أنهم قالوا الدليل علىٰ أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر فلو لم يكن فعلا لما كان لبنائه علىٰ الفتح وجه إذ لو كان اسما لكان يجب أن يكون مرفوعا لوقوعه خبرا لـ (ما) بالإجماع فلما وجب أن يكون مفتوحا دل علىٰ أنه فعل"[4].

وقد ذهب العكبري إلىٰ فعلية (أفعل) في التعجب، واستدل علىٰ ذلك من ثلاثة أمور[5]:

---

[1] تعجيل الندي بشرح قطر الندي، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ، ١/ ٨.

[2] الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، د. جميل علوش، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ص ١٩٢.

[3] ص ١٩٦.

[4] انظر: أسرار العربية، ص: ١١٤.

[5] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ١٩٧- ١٩٨.

- إلحاق نون الوقاية بها في قولك ما أحسنني! فهو جارٍ مجرىٰ (أكرمني) وليس الأسماء كذلك.

- إنَّ (أفعل) هذه تنصب المتعَّجب منه علىٰ أنَّه مفعول به ولا تجوز إضافته إليه علىٰ الفتح أبدًا ولو كان اسمًا لأعرب.

- إن قول الكوفيينَّ بأنه اسم؛ لأنَّه يصغر، ولا تلحقه الضمائر، ولا تاء التأنيث، وتصحُّ فيه الواو والياء كقولك ما أخوفني وما أسيرني! وليس كذلك الفعل فمردوده أنَّ التصغير جاز في هذا الفعل لثلاثة أوجه: أحدها: أنَّه نائب عن تصغير المصدر كما أنَّ الإضافة إلىٰ الفعل في اللفظ وهي في التقدير إلىٰ مصدره، والثاني: أنَّ هذا الفعل أشبه الاسم في جموده، والثالث: أنَّ لفظة (أفعل) هنا مثل لفظة (هو أفعل منك) وللشبه اللفظي أثّر كما في باب مالا ينصرف.

ومن الأدلة التي ساقها البصريون؛ ليؤكدوا علىٰ فعلية (أفعل):" أنه مبني علىٰ الفتحة التي علىٰ آخر (أفعلَ)، وأن هذه الفتحة دليل علىٰ فعلية (أفعل)، وأنها لو كانت اسمًا لوجب رفعها لوقوعها خبرًا، وهذا يعني أن فتح آخر (أفعل) دليل علىٰ أنها فعل ماضٍ مبني علىٰ الفتح، وهو: ضميره المستتر في كل رفع خبر للمبتدأ[1].

وقد علل الكوفيون وجود هذه الفتحة من أجل التفريق بين التعجب والاستفهام؛ لأنهم يرون أن التعجب أصله الاستفهام، ومنه رأي الفراء، أن (ما أجسنَ عبدَالله) أصله: (ما أحسنُ عبدِ الله؟)، فعدلوا عن الاستفهام للتعجب، فغيروا (أحسنُ) بفتح آخره، ونصبوا (عبد الله)؛ ليفصلوا بين الاستفهام والخبر[2].

وهناك من ذهب إلىٰ أن (أفعل) التعجبية هي فعل مبني علىٰ الفتح، وعلة بنائه لتضمنه معنىٰ حرفه، وذلك أن التعجب كان ينبغي أن يكون له حرف يدل عليه،

---

[1] انظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح، ١/ ٥٨٤، وانظر أيضًا: أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م، ٢/ ٣٩٨.

[2] انظر: أمالي ابن الشجري، ٢/ ٤٠١.

كما أن الاستفهام والشرط والنفي والأمر والنهي وغيرها من الحروف أدت معاني مقصودة، وأغراضًا محددة مقصودة، وهذا البناء نظير أسماء الإشارة؛ لأنها بنيت لتضمنها معنىٰ حرف الإشارة[1].

وقد سار بعض اللغوين في العصر الحديث مع رأي البصريين والكسائي في هذا الأمر، من أمثال الأستاذ عبد السلام هارون[2] الذي يرىٰ أن (أفعل) في التعجب فعلًا، ولهذا نصبت المعمول الذي بعدها، كما يرجح أن (ما) التي قبلها استفهامية، وكذلك الدكتور مهدي المخزومي[3] الذي يذهب إلىٰ أن بناء (أفعل) في التعجب بناء الأفعال، ولكنه باستعماله في التعجب قد جمد، وفقد دلالة الفعل.

ويمكن توجيه ما سبق من خلال الآتي:

ـــ اتفق البصريون، وفريق من الكوفيين علىٰ فعلية (أفعل) التعجب، حيث ساقوا كثيرا من الأدلة، منها: تضمنه معنىٰ حرفه، وإلحاق نون الوقاية به كما في: ما أحسنني!، وأنَّها تنصب المتعَّجب منه علىٰ أنَّه مفعول به، كما أنها لو كانت اسمًا لخرجت من البناء وصارت معربة .

المسألة التاسعة: وجوب جريان أفعل التفضيل على الاسمية لا الفعلية.

اختلف النحاة بشأن أفعل التفضيل هل هو اسم أم فعل؟ وقد عرض ابن الأنباري لمذاهب النحاة في تلك المسألة، ثم وافق ما ذهب إليه الكوفيون بأن (أفعل التفضيل) من الأسماء، وذلك من خلال قوله: " وذهب الكوفيون إلىٰ أنه اسم، واستدلوا علىٰ ذلك من ثلاثة أوجه: الوجه الأول:" أنهم قالوا: الدليل علىٰ أنه اسم أنه لا يتصرف، ولو كان فعلاً؛ لوجب أن يكون متصرفًا؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلمَّا لم

---

[1] انظر: أمالي ابن الشجري،٢/ ٤٠٢.

[2] الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١/ ، ص ٩٦.

[3] في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، القاهرة، مصطفى بابي الحلبي، ١٩٩٦م، ص ٢١٥.

يتصرف، دلّ علىٰ أنه ليس بفعل؛ فوجب أن يلحق الأسماء.

والوجه الثاني: أنهم قالوا: الدليل علىٰ أنه اسم أنه يدخله التصغير؛ والتصغير من خصائص الأسماء؛ قال الشاعر:

ياما أميلح غزلانًا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمرُّ(١).

والوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل علىٰ أنه اسم أنه يصح نحو: ما أقومه!، وما أبيعه!، كما يصح الاسم في نحو: هذا أقوم منك، وأبيع منك، ولو أنه فعل؛ لوجب أن يعتلّ كالفعل؛ نحو: أقام وأباع في قولهم: "أباع الشيء" إذا عرضه للبيع، فلما لم يعتل، وصح كالأسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير، دل علىٰ أنه اسم"٢.

فهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين؛ حيث ذهب البصريون إلىٰ أنه فعل، وهي نفسها صيغة (أفعل) التي في التعجب، وقد سبق ذكر ذلك في المسألة السابقة، فأغلب النحاة ــ ومنهم سيبويه ــ درسوا تلك المسألة ضمن باب التعجب، وقاسوا اسم التفضيل (أفعل) علىٰ (أفعل) التعجب. ومنهم من قال باسميتها، ومنهم من قال بفعليتها، فمن قال بفعليتها –وهم البصريون– دللوا علىٰ ذلك بأمور منها: أنه مبني علىٰ الفتحة التي علىٰ آخر (أفعلَ)، وأن هذه الفتحة دليل علىٰ فعلية (أفعل)، وأنها لو كانت اسمًا لوجب رفعها لوقوعها خبرًا، وهذا يعني أن فتح آخر (أفعل) دليل

---

(١) البيت من البسيط، وهو من جملة أبيات، بل من مجموعات متعددة من الأبيات. يذكر منها هذا البيت، وينسب إلى العرجي، وإلى بدوي اسمه كامل الثقفي، ونُسِب لذي الرمة ولمجنون عامر، وغيرهم. (انظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ١/ ٤٧٣- ٤٧٤). والشادن: ولد الغزال، والشادن من أولاد الظباء، هو الذي قوي، وطلع قرناه، واستغنى عن أمه. انظر: (لسان العرب، [ش، د، ن]، ١٣/ ٢٣٥).

الضالة: السدر البري، وقيل: هو ما ضل من البهائم للذكر والأنثى، وقيل: هي الضائعة من كل ما يُقتنى من الحيوانات وغيره. انظر: (لسان العرب، [ض، ل، ل]، ١١/ ٣٩٢). والسَّمُرة –بضم الميم–: شجر الطلح. انظر: (لسان العرب، [س، م، ر]، ٤/ ٣٧٩).

٢ أسرار العربية، ص: ١١٤- ١١٥.

علىٰ أنها فعل ماضٍ مبني علىٰ الفتح، وهو: ضميره المستتر في كل رفع خبر للمبتدأ[1]. وكان العكبري ممن ذهبوا إلىٰ فعلية (أفعل) [2].

وقد علل الكوفيون وجود هذه الفتحة من أجل التفريق بين التعجب والاستفهام؛ لأنهم يرون أن التعجب أصله الاستفهام، وهو ما أوضحه صاحب الأمالي في قوله:" ما أجسنَ عبدَ الله أصله: ما أحسنُ عبدِ الله؟، فعدلوا عن الاستفهام للتعجب، فغيروا (أحسنُ) بفتح آخره، ونصبوا (عبد الله)؛ ليفصلوا بين الاستفهام والخبر[3].

وقد غلب علىٰ المحدثين القول بإسمية (أفعل) التفضيل، حيث علل ابن كمال ذلك في قوله:" هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر في خير وشر؛ لكثرة الاستعمال" [4].

كما ذكرت د: فاطمة مشاري: " الدليل علىٰ أنه اسم أنه جامد لا يتصرف، فاو كان فعلًا لوجب أن يتصرف؛ لأن التصريف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدًا وجب أن يلحق بالأسماء" [5].

من خلال ما سبق يمكن القول:

ـــــ إن جريان أفعل التفضيل علىٰ الاسمية لا الفعلية مسألة خلافية بين النحاة، حيث وافق ابن الأنباري الكوفيين في وجوبية اسمية (أفعل) التفضيل، وساقوا الأدلة لإثبات مذهبهم؛ منها: أنه لا يتصرف تصرف الأفعال، كما يدخله التصغير

---

[1] انظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح، ١/ ٥٨٤، وانظر أيضًا: أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م، ٢/ ٣٩٨.

[2] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ١٩٧- ١٩٨.

[3] انظر: أمالي ابن الشجري، ٢/ ٤٠١.

[4] أسرار النحو، ابن كمال، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص ٩٤.

[5] اسم التفضيل بين النظرية والواقع، فاطمة محمد مشاري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٤٥هـ- ٢٠٢٤، ص ٧.

الذي هو من خواص الأسماء.

المسألة العاشرة: وجوب حمل "ما خلا، وما عدا" على الفعلية.

ذهب ابن الأنباري إلىٰ أن ما خلا، وما عدا، يجب حملهما علىٰ الفعلية، وذلك حين قال: " إن قال قائل: لِمَ عملت: ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون" النَّصبَ؟ قيل: لأنها أفعال. أما (ما خلا، وما عدا) فهما فعلان؛ لأن "ما" إذا دخلت عليهما، كانا معها بمنزلة المصدر، وإذا كانا معها بمنزلة المصدر، انتفت عنهما الحرفية، ووجبت لهما الفعلية، وكان فيهما ضمير الفاعل، فكان ما بعدهما منصوبًا"[١].

وعلل ابن الأنباري وجوب حمل "ما خلا، وما عدا" علىٰ الفعلية بقوله:" إن قال قائل لم عملت ما خلا، وما عدا، وليس ولا يكون النصب قيل لأنها أفعال أما "ما خلا"، و" ما عدا" فهما فعلان لأن "ما" والذي يدل أيضا علىٰ أن الفعل ليس عاملا قولهم: القوم إخوانك إلا زيدا فينصبون زيدا وليس هاهنا فعل البتة فدل علىٰ صحة ما ذهبنا إليه"[٢].

وذهب سيبويه إلىٰ أن (ما خلا، وما عدا) من الأفعال التي تقوم مقام (إلا) في العمل؛ حيث قال: " فحرفُ الاستثناء إلا. وما جاء من الأسماء فيه معنىٰ إلا فغيرٌ، وسوًىٰ. وما جاء من الأفعال فيه معنىٰ إلا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنىٰ من حروف الإضافة وليس باسم فحاشيا، وخلا في بعض اللغات"[٣].

وهو مذهب المبرد أيضًا؛ حيث يقول: " وَأما عدا وخلا فهما فعلان ينْتَصب مَا بعدهمَا وَذَلِكَ قَوْلك: (جَاءَنِي الْقَوْم عدا زيدا)؛ لِأَنَّهُ لما قَالَ جَاءَ الْقَوْم وَقع عِنْد السَّامع أَن بَعضهم زيدًا، فَقَالَ: عدا زيداً، أَي جَاوز بَعضهم زيدا، فَهَذِه تَقْدِيره إِلَّا أَن عدا فِيهَا معنىٰ الِاسْتِثْنَاء وَكَذَلِكَ خلا، فَمَعْنَىٰ عدا جَاوز من قَوْلك لَا يعدونك هَذَا أَي

[١] أسرار العربية،ص:٢١٢.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٢١.

[٣] الكتاب لسيبويه، ١/ ١٥٤.

لَا يجاوزنك، وخلا من قَوْلهم خلا يَخْلُو، وَقد تكون خلا حرف خفض فَتَقول جَاءَنِي الْقَوْم خلا زيد مثل سوىٰ زيد"[1].

أشار الأنباري إلىٰ كون "خلا" فعلا من خلال عرضه لمذهب الكوفيين، ومن وافقهم في ذلك، وهو أبو العباس المبرد من البصريين واستدلوا علىٰ ذلك من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، فإذا ثبت أنه متصرف وجب أن يكون فعلا. والوجه الثاني: أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف؛ ألا ترىٰ أنهم قالوا في حاشا لله: حاش لله؛ ولهذا قرأ أكثر القراء حاش لله بإسقاط الألف. والوجه الثالث: أن لام الجر تتعلق به في قولهم: حاشا لله، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف لأن الحرف لا يتعلق بالحرف"[2].

وهذا القول السابق اشار إليه العكبري بقوله:" (ما عدا) و (ما خلا) فأفعال كلها؛ لأنها صلات لـ(ما) ولا تكون الحروف صلة والفاعل فيها مضمر، وموضع ما وصلتها حال؛ كقولك: (قام القوم ما عدا زيدا)، أي عدوَّ زيد والمصدر هنا حال أي متجاوزين زيدًا"[3].

وقد علل ابن هشام وجوب كون "ما خلا" و " ما عدا" فعلين ينصبان ما بعدهما بقوله:"فإِن قلت لِمَ وَجَبَ عند الجمهور النصبُ بعد ما خلا وما عدا، قلت: أما وجوبُ النصب فلأن ما الداخِلةَ عليهما مصدرية، وما لا تدخل الا علىٰ الجملة الفعلية"[4].

كما اشار في موضع أخر بقوله:" وتدخل عليهما، يقصد ما خلا- ، وما

---

[1] المقتضب للمبرد، ٢/ ٤٢٦.

[2] انظر: أسرار العربية، ١/ ٢٠٨.

[3] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م، ١/ ٣٠٨.

[4] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: د. عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ط، د. ت، ص ٣٤٠.

حاشا- ما المصدرية فيتعين النصبُ؛ لتعين الفعلية حينئِذٍ، كقوله: أَلاَ كُلُّ شيء مَا خَلاَ اللَه بَاطِلُ "[١]

يتضح من القول السابق أن "ما" إذا تقدمت علىٰ "خلا" و "حاشا" أعربت "ما" علىٰ المصدرية، وما بعدها صلة لها، يقول ابن عقيل:" فإن تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود علىٰ البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول"[٢].

أود أن أشير إلىٰ وجود خلاف بين الكوفيين والبصريين بكون ما خلا ، وما عدا فعلين، فالرأي السابق بكونهما فعلين هذا رأىٰ الكوفيين، أما البصريون فقد ألمحوا إلىٰ كونهما حرفين يقول ابن السراج:" فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب لأن (ما) اسم ولا يكون صلتها إلا الفعل وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت"[٣].

ويقول سيبويه: "وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمارٌ قصته فيهما قصته في لا يكون وليس. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيدًا، وأتاني القومُ عدا عمرًا، كأنك قلت: جاوز بعضُهم زيدًا. إلا أن خلا وعدا فيهما معنىٰ الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثّل لك به، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع"[٤].

---

[١] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ت، د. ط، ٢/ ٣٨٩، و اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ط، ١٩٧٢م ، ص ٧٠، المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: على أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولي، ١٩٩٣، ص ٩٦.

[٢] شرح ابن عقيل، ٢/ ٢٣٧.

[٣] الأصول في النحو:١/ ٣٨٨

[٤] الكتاب لسيبويه، ١/ ١٦١.

ويقول أيضًا: "وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأتوني ما خلا زيدًا. فما هنا اسمٌ، وخلا وعدا صلة له كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضُهم زيدًا. وما هم فيها عدا زيدًا، كأنه قال: ما هم فيها ما جوز بعضُهم زيدًا، وكأنه قال: إذا مثّلتَ ما خلا وما عدا فجعلتَه اسمًا غير موصول قلت: أتوني مجاوزتَهم زيدًا، مثّلتَه بمصدر ما هو في معناه، كما فعلتَه فيما مضىٰ. إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء"[1].

المسألة الحادية عشرة: الحكم بوجوب فعلية "حاشا" إذا أتت متصرفة.

اختلف النحويون بشأن "حاشا" من حيث كونها حرفا أو فعلا، حيث ذهب البصريون إلىٰ أنه حرف جر، بينما أكد الكوفيون، ووافقهم المبرد من البصريين وجوبها فعلا إذا أتت متصرفة، يقول الأنباري:" فإذا ثبت أنه متصرف وجب أن يكون فعلا والوجه الثاني أنه يدخله الحذف والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ألا ترىٰ أنهم قالوا في حاشا لله حاش لله ولهذا قرأ أكثر – القراء حاش لله بإسقاط الألف"[2].

أشار ابن الأنباري إلىٰ كون "حاشا" فعلا من خلال عرضه لمذهب الكوفيين، ومن وافقهم في ذلك، وهو أبو العباس المبرد من البصريين واستدلوا علىٰ ذلك من ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، فإذا ثبت أنه متصرف وجب أن يكون فعلا. والوجه الثاني: أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف؛ ألا ترىٰ أنهم قالوا في حاشا لله: حاش لله؛ ولهذا قرأ أكثر القراء حاش لله بإسقاط الألف. والوجه الثالث: أن لام الجر تتعلق به في قولهم: حاشا لله، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف لأن الحرف لا يتعلق بالحرف[3].

وقد ذهب سيبويه إلىٰ كون حاشا حرفًا، وأشار إلىٰ ذلك بقوله: " وأما حاشا

---

[1] الكتاب لسيبويه، ١/ ١٦١.

[2] انظر: أسرار العربية، ص: ٢٠٨.

[3] انظر: أسرار العربية، ص: ٢٠٨.

فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجرّ حتىٰ ما بعدها، وفيه معنىٰ الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلتَ. ألا ترىٰ أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا، لم يكن كلامًا"[١].

وقد لخص القرافي الخلاف حول هذه المسألة علىٰ النحو الآتي:

"البصريين أجمعوا علىٰ أن (حاشا) حرف متىٰ خفضت ما بعدها، ولم يرجح سيبويه النصب بعدها، وحجته في ذلك أنها لو كانت اسمًا لوليت العامل، فتقول: ما قام، و (ما قام حاشا زيد)، كما تقول: ما قام غير زيد، ولو كانت فعلًا لما خفضت؛ لأن الفعل لا يخفض من غير واسطة، فهي حرف جر عندهم.

أما الكوفيون والمبرد والزجاجي فعندهم أنها قد تستعمل فعلًا، فتنصب ما بعدها، فتقول: قام القوم حاشا زيدًا. ومما استدلوا به علىٰ فعليتها ما حُكي من قولهم: (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبع)، فدل علىٰ أنها فعل؛ لأنها لو كانت حرفًا كـ(إلا) لجاز: ما قام حاشا زيد، كما تقول: ما قام إلا زيد، ولو كانت اسمًا لما يسمع النصب بعدها؛ لأنها ليست من الأسماء العاملة، فلم يبق إلا أن تكون فعلًا، وما بعدها منصوب بها، وفعلها مضمر فيها يعود علىٰ البعض المفهوم من الكلام، ويمكن تقديره"[٢].

مما سبق نستنتج أن النحويين قد اختلفوا في "حاشا" من حيث كونها حرفا أو فعلا، حيث ذهب البصريون إلىٰ أنه حرف جر؛ واحتجوا في ذلك بأنها تخفض، ولو كانت فعلًا لما خفضت؛ لأن الفعل لا يخفض من غير واسطة، فهي حرف جر عندهم، بينما أكد الكوفيون، ـــ ووافقهم المبرد من البصريين ـــ وجوبها فعلا إذا

---

[١] الكتاب لسيبويه، ١/ ١٦٣.

[٢] انظر: الاستغناء في الاستثناء، القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص ٣٤- ٣٥.

أتت متصرفة، وهو ما ذهب إليه ابن لأنباري ـــ في موضعه أعلاه ـــ في قوله" فإذا ثبت أنه متصرف وجب أن يكون فعلا والوجه الثاني أنه يدخله الحذف والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ألا ترىٰ أنهم قالوا في حاشا لله حاش لله ولهذا قرأ أكثر – القراء حاش لله بإسقاط الألف.

الخاتمة

بعد دراستي للمسائل النحوية وجوبية الأحكام في الأساليب النحوية في كتاب (أسرار العربية لابن الأنباري)، سواء علىٰ مستوىٰ التركيب أم علىٰ مستوىٰ الإفراد، يمكن بيان أهم النتائج التي خلص البحث إليها من خلال الآتي:

أولا: كان لابن الأنباري آراؤه التي تتصل وقناعته الشخصية بوجوبية الحكم، حيث عارض الكوفيين، ووافق البصريين بوجوبية فعلية "أفعل" التعجب، وعمل الجزم في جواب الشرط بأداة الشرط، وعارضهم ووافق الكوفيين في وجوبية اسمية " أفعل التفضيل"؛ لكونه لا يتصرف تصرف الأفعال، بالإضافة إلىٰ دخول التصغير عليه، والتصغير من علامات الأسماء، كذلك وافقهم في فعلية " حاشا" إذا أتت متصرفة .

ثانيًا: دلل ابن الأنباري علىٰ وجوبية الحكم بألفاظ متنوعة، منها علىٰ سبيل المثال لا الحصر: (وجب ـ توجب ـ الصحيح عندي ـ رأي فاسد ـ لا يجوز ـ لم يجز ـ لوجب ـ يلزم).

ثالثًا: اهتم ابن الأنباري بفحص الآراء النحوية موجها بالنقد ـــ أحيانا ـــ ، حيث استعمل لفظتي: الصحيح عندي، وفاسد، وهو ما اتضح في تأكيده علىٰ أن عامل الجزم في جواب الشرط حرف الشرط، كذلك ـ أيضا ـــ تأكيده أن الفعل إذا ثبتت له المشابهة بالاسم في موضع، استحق الإعراب بتلك المشابهة، ولم يشترط ذلك في كل موضع .

رابعًا: اعتمد منهج ابن الأنباري في كتابه (اسرار العربية) علىٰ طرح رأس المسألة علىٰ هيئة سؤال، ثم عرض آراء البصريين والكوفيين لتلك المسألة، وبعض الأدلة التي ساقها كل منهم لكن بشيء من الاختصار غير المخل، وقد اقتصر بحثنا علىٰ دراسة المسائل وجوبية الأحكام في الأساليب النحوية بغض النظر عمن قال بها البصريون أم الكوفيون.

خامسًا: أوجب النحاة الندب علىٰ أعرف الأسماء، وأنكروا الندب علىٰ النكرة؛ لأنهم كرهوا أن يتفجعوا علىٰ غير معروف، حيث إن لجوء المتفجع للندبة يستوجب التلبية سريعا من المندوب، ولا يكون ذلك إلا إذا كان المندوب معروفا، فلو كان مبهما – أي نكرة– لم ينل المتفجع نجدته ولربما هلك .

سادسًا: أوجب النحاة قديمًا وحديثًا أن تمييز الأعداد المركبة، والمعطوفة، والعقود ـــ أي: من (أحد عشر حتىٰ تسعة وتسعين) لا يأتي إلا نكرة، مفردًا، منصوبًا، وقد علل ابن الأنباري ذلك بأن المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولىٰ من الواحد المعرفة؛ لأن الواحد النكرة أخف من الواحدة المعرفة.

سابعًا: أكد ابن الأنباري وجمهور النحاة علىٰ عدم جواز دخول (إلا) علىٰ خبر (ما زال)، حيث عللوا ذلك بأن ما زال تستخدم للنفي، وهي مسبوقة بـ(ما) النافية، وإن حصر خبرها بـ (إلا) سيدفع ذلك التوجيه إلىٰ الإثبات.

سابعًا: عارض ابن الأنباري بشدة من حصروا قصر إعمال "إلا" النصب فيما بعدها، حيث بين أن هذا رأي فاسد، إذ لو صح ذلك لوجب ألا يجوز في المستثنىٰ إلا النصب فقط، وهذا غير مقبول، حيث لم يختلف النحاة في جواز الرفع والجر في النفي علىٰ البدل.

ثامنًا: الجزم أخف الحركات، وقد وجب أن يعمل حرف الشرط الجزم لطول الكلام، والطول يناسبه الخفة، كما علل ابن الأنباري وجوب عمل أدوات الشرط الجزم بأنها تشبه أدوات جزم الفعل المضارع من حيث كونها تدخل علىٰ الأفعال، وقد اختير الجزم لها؛ لما فيه من التخفيف.

تاسعًا: تفرد العدد "اثنا عشر" بخصائص نحوية وجوبية، حيث اختلف عن الأعداد المركبة الأخرىٰ، كون صدره معربا، ولو نزع منه الإعراب انتفت عنه التثنية، أما عجزه فقد جاء مبنيًا؛ جريا علىٰ الأعداد المركبة، بالإضافة إلىٰ أنه قام مقام النون من العدد "اثنان"، أو "اثنين".

عاشرًا: وجوب عدم إلحاق ألف الندبة علىٰ آخر الصفة بخلاف المضاف إليه أرجعه ابن الأنباري، والنحاة إلىٰ كون المضاف، والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد إذا لا يمكن استغناء المضاف إليه عن المضاف، وليست الصفة والموصوف بهذه المنزلة، ـــ إذ يمكن الاستغناء بالصفة عن الموصوف ـــ لذا منعوا إضافة ألف الندبة آخر الصفة.

أحد عشر: أكد النحاة علىٰ وجوب بناء المنادىٰ المفرد المعرفة، حيث كان أصله أن يعرب، لكن توجب أن يجري عليه البناء؛ حيث دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر.

ثاني عشر: أكد النحاة جميعهم علىٰ اسمية "كيف"، وعدم حملها علىٰ الفعل والحرف إذ إن الفعل والحرف فرع، والاسم أصل، فلما وجب حمله علىٰ أحد هذه الأقسام الثلاثة كان حمله علىٰ الاسم الذي هو الأصل أولىٰ من حمله علىٰ ما هو فرع

التوصيات:

يجب علىٰ الباحثين المولعين بدراسة الأحكام النحوية في كتب النحاة أن يعكفوا علىٰ دراسة الأحكام النحوية المتعددة الأحكام بين الوجوب، والجواز التي يتضمنها هذا الكتاب.

يجب علىٰ الباحثين أن يحاولوا الإفادة من هذا الكتاب؛ لما به من مادة علمية خصبة، تكفي لعمل العديد من الأبحاث.

قائمة المصادر والمراجع

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفىٰ، تقديم: د/ طه حسين بك، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس اسماعيل الأوسي، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، بيت الحكمة.
- الاستدلالات العقلية في كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، للدكتور أسامة محمد سليم عطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، جامعة قناة السويس.
- الاستغناء في الاستثناء، القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٧٥م.
- أسرار النحو، ابن كمال باشا، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- اسم التفضيل بين النظرية والواقع، فاطمة محمد مشاري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٤٥هـ- ٢٠٢٤.
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الريالة، بيروت، الطبعة الأولي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٩.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٨م.

- الأصول: دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي العربي عند العرب، عالم الكتب، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

- الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، د. جميل علوش، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب)١٩٩٨م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: الدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م.

- إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علىٰ بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م، ٢/ ١٦٩.

- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ت، د. ط.

- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

- تعجيل الندي بشرح قطر الندي، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية.

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ.

- جامع الدروس العربية، مصطفي بن محمد بن سليم الغلاييني، راجعه: د. عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون،١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ- ٢٠٠٧م.

- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علىٰ الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علىٰ النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.

- دراسات نحوية في خصائص ابن جني، محمود سليمان ياقوت، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

- دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم علىٰ كمال الدين، راجعه وقدم له، أ. د. رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب.

- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، المسمىٰ "منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.

- شرح التصريح علىٰ التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- شرح الرضي علىٰ الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرىٰ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- شرح المفصل، ابن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: د. عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ط، د. ت.

- شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٩م.

- ضوابط الحكم النحوي بالوجوب والجواز في كتاب شرح التصريح علىٰ التوضيح للشيخ خالد الأزهري، د. محمد مرتضىٰ صادق، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد التاسع والثلاثون، إصدار يونيو ٢٠٠٤.

- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولىٰ.

- في النحو العربي قواعد وتطبيق علىٰ المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، القاهرة، مصطفىٰ بابي الحلبي، ١٩٩٦م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج "متن الألفية" لابن مالك، وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشموني، أحمد السيد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

- كتاب الجمل، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الطبعة الخامسة، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ١٩٩٥م.

- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- الكوكب الدري فيما يتخرج عن الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الأسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٥م.

- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، د. ت. ١ انظر: التقديم والتأخير عند النحاة، أحمد فرجي، جامعة تلمسان، معهد اللغة والأدب العربي، رسالة ماجستير، ١٩٩٣م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ط، ١٩٧٢م

- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف.

- مسائل خلافية في النحو، العكبري تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة (في النحو والصرف والخط)، السيوطي، تحقيق: نبهان ياسين حسين، منشورات الجامعة المستنصرية، دار الرسالة للطباعة، العراق، بغداد، ١٩٧٧م.

- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علىٰ أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولي، ١٩٩٣م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

- المقرب، ابن عصفور، تحقيق، أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، الطبعة الأولي، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

- ملحة الإعراب، القاسم بن علىٰ بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، دار السلام - القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علىٰ الجارم ومصطفىٰ أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د. ط.